الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت
معهد اللغة العربية وآدابها
قسم الأدب العربي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اللغة العربية وآدابها
تخصص لسانيات عربية تطبيقية الموسومة بـ:

مشكلات النحو العربي
دراسة في كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى

إعداد الطالبتين:

– دراوي حورية.

– عليك صبيحة.

إشراف الدكتور:

– تواتي خالد.

السنة الجامعية: 1436هـ/1437هـ– 2016/2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

وتوكل على الحي
الذي لا يموت

شكر وعرفان

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"ومن قول رسولنا الكريم في هذا الحديث نتوجه بالشكر :إلى الله تبارك وتعالى بالحمد والثناء والشكر كما يحبه ويرضاه على أن وفقنا على إنجاز هذا العمل، على ما فيه من ضعف البشر وقصر النظر فما كنا فيه من صواب فهو من محض فضله سبحانه وتعالى ومنه علينا، فله الحمد والشكر ونسأل الله العفو والغفران .

نتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بمساعدتهم وتوجيهاتهم القيمة ومعلوماتهم النيرة ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل "تواتي خالد"الذي مهما شكرناه لن نفيه حقه ونسأل الله تعالى أن يمده بالمزيد من العلم والمعرفة،

وإلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

إهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما... إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما...

إلى والدي العزيزين أدامهما الله و أطال عمرهما....

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد إلى الشمعة التي تنير ظلمة حياتي ....إلى من بوجودهم أكتسب قوة و محبة إلى إخوتي العيد ، خالد، عابد.

إلى من تذوقت معهم حلاوة الحياة....إلى من أظهروا ليى ما هو أجمل من الحياة إلى إخوتي فاطمة، فتيحة، مليكة و البرعمة لمياء.

إلى عمتي وأبنائها ليلى وابنها "محمد" ... حسين ... حكيم..

إلى توأم روحي ورفيقة دربي....إلى من رافقتني في هذا العمل صبيحة.

إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء و العطاء....إلى من معهم سعدت و برفقتهم في دروب الحياة سرت....إلى جميلة، مخطارية، سعاد ، حورية، حبيبة، هاجر مليكة....

إلى كل من عائلتي دراوي وبريك....

إلى كل من سقط من قلمي سهوا أهدي هذا العمل.

حورية

إهداء

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة ....إلى من حصد الأشواك عن دربي

ليمهد لي طريق العلم ....إلى صاحب القلب الكبير....والدي العزيز.

إلى التي أرضعتني الحب والحنان.... إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى صاحبة القلب الناصع بالبياض ....والدتي الحبيبة.

إلى أصحاب القلوب الطاهرة والنفوس البريئة.... إلى رياحين حياتي

إخوتي الأعزاء ميلود محمد رشيد.

إلى الروح التي سكنت روحي وفؤادي ملهمتي....أختي العزيزة ....فاطمة.

إلى توأم روحي .... ورفيقة دربي إلى أختي الغالية.... حليمة.

إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة خطوة

وما تزال ترافقني حتى الآن أختي الحبيبة .... عائشة.

إلى من عرفت كيف أجدها ....وعلمتني أن لا أضيعها أختي و صديقتي الغالية .... حورية

إلى أعز صديقة على قلبي ورفيقة دربي صديقتي الحبيبة.... مخطارية.

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي : جميلة، سعاد، جميلة، فاطمة، جمعة، فاطمة، خيرة

جميلة، مليكة، أم الخير.

إلى شموع البيت : سيف الدين، عبدو هديل، الحسين، ع/ق، دعاء.

صبيحة

مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم و الصلاة و السلام على من أعطى جوامع الكلم، فكان أفصح من نطق بالضاد، رضي الله تعالى عن آل بيته الطيبين الطاهرين ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين و أثاب بفضله علماء المسلمين الذين عنوا بلغة القرآن، فصنفوا وحرصوا على جمعها، رضي الله عنهم أجمعين، وأدخلنا و إياهم في جنات النعيم أما بعد:

بذل علماء العربية قصار جهدهم للمحافظة على فصاحتها، فدرسوا أصواتها و أحصوا ألفاظها، ووصفوا جملها وتراكيبها، وبينوا سنن العرب في كلامها؛ ولكنهم أعطوا النحو من الاهتمام ما لم يعط غيره من العلوم اللغوية، حتى كادوا يسمونه علم العربية، فأصبح النحو عندهم هو الإعراب.

ومما لا شك فيه أن كثيرا من الناس يشتكون من صعوبة الدرس النحوي، ومما يعانونه من كد في سبيل إتقانه وإقامة ألسنتهم و أقلامهم عليه، وسرعان ما تتابع النحاة واحدا إثر واحد ومدرسة بعد مدرسة في إنشاء النحو العربي و تطويره وتأصيله، حتى بلغ مرحلة من النضج العربي والوضوح المنهجي لم يبلغها علم آخر، لذلك نجد ظاهرة تيسير النحو وتجديده شغلت فكر العلماء قديما و حديثا، وتعد محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" من أبرز محاولات التيسير في العصر الحديث، وهذه المسألة هي موضع اهتمام بحثنا، لذا كان تناولنا لها مفصلا، وارتأينا أن نعنون هذا البحث بـ :**مشكلات النحو العربي دراسة في كتاب "إحياء النحو" لإبراهيم مصطفى**، ولعل الأمر الذي شدنا إلى الاهتمام بهذا الموضوع هو ظاهرة الضعف اللغوي التي تحول بين دراسة النحو وبين إتقانه، و شغفنا لمعرفة الصعوبات التي واجهت النحو العربي ومتعلميه وكيفية معالجة النحاة لها.

إن الاهتمام بالنحو العربي لدافع إلى الحيرة و الاستغراب وباعث للبحث عن حقيقته وللإجابة عن أهم الأسئلة التي تتبادر إلى ذهن كل من أدرك صعوبة الدرس النحوي ومحاولة النحاة تيسيره، وهذه الأسئلة هي:

- إذا كانت تلك هي طبيعة النحو العربي ونشأته ووظيفته، فكيف نشأت تلك الفجوة بين دراسة هذا العلم و بين إتقانه نطقا و كتابة عند الطلاب ؟

. هل أحاط النحو العربي بكل أساليب الكلام ؟

- ما الجديد الذي جاء به إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو ؟

ولمعالجة هذه الإشكاليات خصصنا خطة منهجية تضمنت مقدمة عامة ومدخل وفصلين وخاتمة.

فالمدخل بعنوان "إبراهيم مصطفى وكتابه إحياء النحو" تناولنا فيه مفهوم النحو العربي "لغة و اصطلاحا" وأسباب نشأته و ظروفه، ثم تعرفنا على حياة إبراهيم مصطفى وما جاء في كتابه.

أما الفصل الأول فكان عنوانه "الدرس النحوي بين الصعوبة و التيسير" وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

- المبحث الأول: ظاهرة الصعوبة في الدرس النحوي.

- المبحث الثاني: جهود تيسير النحو العربي قبل إبراهيم مصطفى.

- المبحث الثالث: الدرس النحوي و المبحث الدلالي.

أما الفصل الثاني فعنوناه بقضايا ومباحث في كتاب إحياء النحو، وهو الآخر يحتوي على ثلاث مباحث وهي:

- المبحث الأول: الدرس النحو ومدى إحاطته بكل أساليب الكلام.

- المبحث الثاني: إشكالية نظرية العامل في النحو العربي.

- المبحث الثالث:الطرح البديل في كتاب إحياء النحو.

وخلصنا إلى خاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث .

تتبعنا في هذا البحث المنهج التاريخي عندما تحدثنا عن نشأة النحو وعن حياة إبراهيم مصطفى، والمنهج التحليلي يتخلله بعض الوصف في تتبع محاولات النحاة في تيسيرهم للنحو.

اعتمدنا على مجموعة من المصادر و المراجع أهمها كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، وإصلاح النحو لعبد الوارث مبروك سعيد، والنحو و النحاة لخضر موسى محمد حمود.

ومن غير الممكن ألا يخلو بحث من الصعوبات والعوائق التي تعترض طريق الباحث، فكان من أهم ما اعترضنا هو تشعب و اتساع الموضوع، وكثرة المادة العلمية وصعوبة التحكم فيها.

فرغم الصعوبات إلا أن بحثنا تم بفضل الله، فنحمده حمدا كثيرا على توفيقه لنا.

مدخل :

إبراهيم مصطفى وكتابه إحياء النحو.

أولا: مفهوم النحو و ظروف نشأته:

ظهرت الدراسات النحوية لشدة الحاجة إليها بعد ظهور اللحن و اختلاط العرب بالأعاجم، فاهتم الفكر النحوي بالعناية بلغة القرآن الكريم وما يتعلق به من دراسات و إيجاد الضوابط التي تعصم اللاحنين من الخطأ ، وكانت بدايته على يد أبي أسود الدؤلي، وقد شغل النحو العربي فكر العديد من علماء اللغة حول أول من وضع النحو، وأسباب وضعه والعديد من التساؤلات.

فما هو النحو ؟ و ما هي أسباب نشأته؟و لما وُضع علم النحو؟.

1. مفهوم النحو لغة واصطلاحا:

أ. لغة: ورد في معجم لسان العرب **لابن منظور** أنَ النحو: «إعراب الكلام العربي، والنَحْوُ القصد و الطريق، يكون ظرفا و يكون اسما، نَحَاهُ، يَنْحاه، نَحوا، وانْتَحاه، ونَحْو العربية منه، وإنما هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية و الجمع و التنكير و الإضافة و النسب و غيرها ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها و إن لم يكن منهم ، أو إن شذ بعضهم عنها رُدَّ به إليها ، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نَحَوْتُ نَحْوا كقولك: قَصَدْتُ قَصْدا، ثم خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم»[1].

يتضح لنا من خلال قول ابن منظور أن النحو هو الوقوف على أواخر الكلم و بالتالي يحصر النحو في الإعراب فقط.

وفي تعريف آخر للنحو يقول **ابن فارس** : «النون و الحاء و الواو كلمة تدل على القصد، و نَحَوْتُ نَحْوَهُ و لذلك سمي نحو الكلام، لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كان العرب

[1]– ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط.1، (د.ت) المجلد14، ص213.

تتكلم به، و يقال أن بني نحو: قوم من العرب و أما أهل المنحاة فقد قيل: القوم البُعَدَاءْ غير الأقارب. ومن الباب: انتحى فلان لفلان: قصده وعرض له»[1].

كلمة نحا تحمل عدة دلالات منها:

. **القصد**: يقال نحوت نحوك أي قصدت قصدك ، ونحوت الشيء إذ أتممته.

. **التحريف**: يقال نحا الشيء ، ينحاه و ينحوه إذا حرفه.

. **الصرف**: يقال نحوت بصري إليه أي صرفته، والمثل تقول مررت برجل نحوك أي مثلك .

. **المقدار**: تقول له عندي نحو ألف ، أي مقدار ألف ، وكذلك بمعنى الجهة أو الناحية تقول سرت نحو البيت أي جهته، وكذلك النوع أو القسم ، تقول هذا على سبعة أنحاء أي أنواع.

وكذا تأتي بمعنى البعض، فإذا قلت أكلت نحو سمكة أي بعض السمكة.[2]

ب . اصطلاحا: نقل **خضر موسى محمد حمود** تعريفا عن **طه حسين** فيقول : «قد تغيرت الحياة و تغيرت العقول و أصبح النحو القديم تاريخا يدرسه اختصاصيون ولم يبق به من نحو ميسر قريب لتفهمه هذه الملايين الكثيرة من التلاميذ»[3]، ويلمح **طه حسين** إلى صعوبة النحو لدى متعلميه.

وعلم النحو «عند العرب العلم الذي يعرف به أحوال أواخر الكلمات إعرابا و بناء، كما يعرف به النظام النحوي للجملة، وهو ترتيبها ترتيبا خاصا، بحيث تؤدي كل كلمة فيها وظيفة معينة حتى إذا اختل الترتيب، اختل المعنى المراد».[4]

---

[1]– ابن فارس، مقاييس اللغة، تح.عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.ت)ج5.ص403.

[2]– ينظر، الأشموني، شرح الأشمونية لألفية ابن مالك، تح. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، (د.ط)، (د.ت)، ج.1، ص18.

[3]– طه حسين،الخصام، نقلا عن خضر موسى محمد حمود، النحو والنحاة . المدارس والخصائص عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1. 2003، ص09.

[4]– خضر موسى محمد حمود، النحو والنحاة . المدارس والخصائص . المرجع السابق، ص09.

لم يقتصر مفهوم النحو هنا على الإعراب فقط بل تعداه إلى بناء الكلمات والنظام النحوي للجملة لمعرفة المعنى المراد.

أما **إبراهيم مصطفى** فيعرفه بقوله: «هو قانون تأليف الكلام، و بيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة حتى تتسق العبارة، و يمكن أن تؤدي معناها»[1]

2. نشأة علم النحو:

لم يكن علم النحو منتشرا عند العرب قبل الإسلام، لأنهم في ذلك الوقت لم يكونوا بحاجة إلى هذا العلم لسلامة لغتهم و فطرتهم و سلقتهم، فنشأت بينهم لغة عربية سليمة من الأخطاء، نقية من الشوائب، بعيدة عن اللحن و الزلل، فالنحو ظهر«بعد مجيء الإسلام، وبالتحديد في الصدر الأول منه، لأن علم النحو ككل العلوم، قانون تتطلبه الحوادث و تقتضيه الحاجات، لأنه لم يكن قبل الإسلام ما يُحمل العرب على التفكير والنظر فيه، لأنهم ينطقون على سليقة جُبلوا عليها، فهم غنيون عن تعرفه »[2].

غير أن هناك من يرى أن النحو له امتداد إلى العصر الجاهلي حين انتشر تعلم اللغات وتعلم الكتابة، يقول في هذا الصدد **عبد الله الخثران**: «ولكننا لا ننكر أنه كان في العصر الجاهلي حركة نشطة في تعلم الكتابة و القراءة هيأت الدرس النحوي في العصر الإسلامي الأول، فوجد من العرب الجاهليين من تعلم القراءة و الكتابة و لاسيما في الحواضر»[3]. وهذه الحركة في تعلم اللغات و الكتابة هي التي مهدت للدرس النحوي في العصر الإسلامي.

---

[1]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1992، ص01.

[2]– عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر (د.ط)، 1993، ص 15.

[3] عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، المرجع السابق، ص 16.

3. أوليات النحو العربي:

كانت البدايات الأولى للنحو العربي في البصرة التي كانت بها قوميات مختلفة، فكان لا بد لهم من توحيد لغتهم بعد دخولهم الإسلام و حفظ كتاب الله «وحين انضوت هذه الأقوام تحت لواء الإسلام كانت بأمس الحاجة إلى تعلم كتاب الدين الجديد ولهذا حرص المسلمون على تعليم هذه الأقوام اللغة العربية، فكانت الحلقات و المواسم تعقد في المسجد الجامع و المرْبِد لإقراء القرآن و تفسير ألفاظه و معانيه، وبيان أحكامه ودراسة اللغة العربية منظومة و منثورة»[1]، فكانوا يجتمعون لسماع الشعراء الفصحاء و الخطباء من الأعراب الأقحاح وأصحاب البوادي المحافظين على لغتهم.

4. مكان وضع النحو:

تداولت أغلب الروايات حول مكان وضع النحو أو نشأته و كان في العراق وهو كذلك في نظر **عبد الله الخثران** حين قال: «كان نشوء النحو العربي في العراق، و بخاصة في البصرة، حيث كان لأهلها ميل بطبيعة نشأتهم إلى الاستفادة من هذا الفن، وقد نبه العلماء على أقدمية البصرة في العناية باللغة العربية»[2].

وقد أشار **ابن سلام الجمحي** إلى أن البدايات الأولى للنحو كانت مع أهل البصرة و كان «لأهل البصرة في العربية قدمة و بالنحو و لغات العربية و الغريب عناية»[3].

5. أسباب وضع علم النحو:

[1] المرجع نفسه، ص 12.

[2] خضر موسى محمد حمود، النحو والنحاة، المرجع السابق، ص 18.

[3] – ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2001، ص29.

النحو كغيره من العلوم لم يولد من العدم بل كانت وراءه مجموعة من الدوافع و الأسباب منها بواعث دينية و غير دينية «فالباعث الديني يرجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص القرآن الكريم أداء فصيحا سليما إلى أبعد حدود السلامة و الفصاحة، كيف لا و نحن أهل الفصاحة و البيان وأصحاب اللغة»[1]، فكان خوف المسلمين العرب على القرآن و لغة القرآن بسبب شيوع اللحن بين العرب، فالنحو نشأ لفهم القرآن الكريم باعتباره علم يسعى لحفظه من اللحن.

. أما البواعث غير الدينية فمنها: القومية العربية، وكان ذلك بعد اختلاط العرب بالأعاجم وهذا ماساهم في تبلور العلاقات الثقافية و مزج الحضارات الفكرية فكان «العربي يعتز بلغته اعتزازا خشي منه فسادها، و خاصة حين امتزجوا بالأعاجم، خوفا من ذوبانها في اللغات الأخرى، إضافة إلى إحساس الشعوب المستعربة بالحاجة إلى من يرسم لها أوضاع العربية و رقيها، إذ عملت على رصد الظواهر اللغوية التي كانت أساسا راسخا لنشوء علم النحو و قواعده».[2]

ثانيا: إبراهيم مصطفى و كتابه إحياء النحو:

1. نبذة عن حياة إبراهيم مصطفى:

هو عالم لغوي مصري و عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ولد عام 1888م، تلقى في طفولته تعليما دينيا تقليديا، حيث حفظ القرآن الكريم، ثم التحق بالأزهر الشريف ودرس به حتى

[1] – خضر موسى محمد حمود، النحو النحاة، المرجع السابق، ص10.

[2] – المرجع نفسه، ص 11.

التحق بمدرسة دار العلوم العليا(كلية دار العلوم الآن)، وقد شغف مصطفى منذ صغره بالنحو و مسائله وأظهر فيه نبوغا و تفوقا حيث كان يطلق عليه أساتذته " سبويه الصغير"، وذلك لأنه كان الأكثر حفظا بين زملائه لمتون اللغة وفن التجويد و علم القراءات كما كان دائم البحث في كتب النحو و الصرف ليطلع على المسائل النادرة فيها.

عمل بعد تخرجه مدرسا، فدرس بمدارس "الجمعية الخيرية الإسلامية" حتى أصبح ناظرا لها و مفتشا بالتربية والتعليم، ثم اختير لتدريس اللغة العربية بكلية "الآداب بالجامعة المصرية"(جامعة القاهرة الآن).وتدرج في المناصب حتى أصبح أستاذا للنحو، وعند إنشائه كلية الآداب بجامعة الإسكندرية عمل أستاذا للأدب ثم أصبح رئيسا لقسم اللغة العربية، حتى وصل لدرجة وكيل الكلية، ثم أصبح عميدا لكلية دار العلوم حتى إحالته للمعاش.

اهتم إبراهيم مصطفى بتبسيط النحو وتخليص قواعده من الصعوبات و علل النحاة؛ فأحدث ثورة في اللغة بوضعه كتاب "إحياء النحو"الذي انتقد فيه بعض المسائل العلمية التي جعلت من النحو العربي علما يهتم بضبط الكلمة و إعرابها فقط مما ضيق من حدوده الواسعة وقصر غاياته، فخرج مصطفى بآراء جديدة تهدف إلى تبسيط النظريات و القواعد اللغوية، حيث قابلها البعض بالترحاب، و قابلها البعض الآخر بالهجوم العنيف، ليغير كتابه كثيرا في حقل الدراسات اللغوية العربية، ويفتح المجال أمام المزيد من أطروحات التبسيط و التيسير اللغوي.

توفي في عام 1962م بعد حياة حافلة بالعطاء الأكاديمي و الأدبي، وقد رثاه الكثير من الزملاء و الأدباء الكبار أمثال"طه حسين"[1].

لم ترد أي كتابات عن حياته الشخصية في الكتب أو المجلات ولم يبحث فيها أي كاتب.

[1] موقع مكتبة هنداوي-.www.hindawi.org/books/51869740

أهم الكتب التي ألفها كتاب "إحياء النحو" الذي استعان فيه بالمنهج البلاغي في علم المعاني و استعان خاصة بآراء "عبد القاهر الجرجاني" في التركيز المعنوي.

2.كتاب إحياء النحو:

قبل التعريف بهذا الكتاب القيم لابد من الوقوف على مفهوم الإحياء أولا:

الإحياء في اللغة: الإحياء مصدر للفعل(أحيا) يقال: أحيا القوم: أخصبوا، و أحيا الله فلانا جعله حيا، و أحيا الله الأرض أخرج فيها النبات، و أحيا فلان الأرض وجدها خصبة غضة النبات.[1]

أما في الاصطلاح:تدل لفظة الإحياء على «التخلي على مختلف الأسس النظرية التي قام عليها النحو في صورته التقليدية خاصة ما تعلق بنظرية العامل والمعمول وتعويض كل ذلك بنظرية أخرى، تقوم على كون العلامات الإعرابية المختلفة دوال لها علاقة مباشرة بالمعنى، وليس أثرا يحدثه العامل، كما يراه النحاة القدماء»[2]،فهو إعادة بعث القواعد النحوية بأسس جديدة تيسر على المتعلم فهم النحو وتقربه منه.

أُلف كتاب "إحياء النحو" عام 1937م من قبل إبراهيم مصطفى، وهو«أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية، وقد حمل هذا الكتاب دعوى عريضة حول إصلاح النحو، و اتخذ لنفسه أسلوبا أشبه بأسلوب البحث العلمي الموضوعي»[3]

---

[1]– ينظر، إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مادة(حيي)، ص213.

2 . خليل حميش، جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي . دراسة في الأسس و النهج . رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2014، ص18.

[3]– عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط.1، 1985م، ص99.

وهو من أشهر الكتب التي صدرت في الثلاثينيات من القرن العشرين، يحتوي على حوالي 200 صفحة، واستهل بمقدمتين؛ الأولى كانت لـ"طه حسين" و الثانية لـ"إبراهيم مصطفى".

أما مقدمة **طه حسين** فهي مقدمة طويلة تحتوي على 14 صفحة، وهو الذي اقترح على المؤلف تسمية الكتاب بـ"إحياء النحو"، وقد أشار إلى شأن الكتاب و أثره، و عظم من قيمته في قوله «هذا كتاب سيراه الناس جديدا وما أرى أنهم سيتلقونه بما تعودوا أن يتلقوا به الكتب من الدعة و الهدوء».[1] وقد رأى في مقدمته أن النحو يكون على وجهين: «أحدهما أن يقر به النحويون من العقل الحديث ليفهمه و يسيغه و يتمثله ليجري عليه تفكيره إذا فكر و لسانه إذا تكلم، و قلمه إذا كتب»[2] وفي هذا المقام دعوة للنحويين لتيسير قواعد النحو حتى يفهمها العقل، أما الوجه الثاني، فيقول فيه: «و الآخر أن تشبع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله، و الجدال في أصوله و فروعه»[3]، و في هذا دعوة إلى الاهتمام و العناية بالنحو، و هو يرى أن إبراهيم مصطفى لا يعرض علينا مسائل نحوية جامدة، بل يفتح للنحويين طريقا قد يحوي به النحو و الأدب معا.

أما بالنسبة لمقدمة إبراهيم مصطفى فقد تحدث فيها عن الهدف من تأليف هذا الكتاب فيقول: «أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية و أن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقربهم من العربية و تهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبه»[4].

وقد اقترح في بداية كتابه تعديلا لتعريف علم النحو فهو عنده: «قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، و الجملة مع الجمل، حتى تتَسق العبارة ويمكن أن

---

[1]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، مقدمة الكتاب (ج).

[2]– المرجع نفسه، مقدمة طه حسين، (س).

[3]– المرجع نفسه، مقدمة طه حسين (س).

[4]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، المرجع السابق، مقدمة إبراهيم مصطفى(أ).

تؤدي معناها»[1]، فالنحو يتعدى البحث في أواخر الكلم بل يبحث عن أحوال التراكيب و يبين ما تكون عليه الكلمة في الجملة، و الجملة مع الجمل، فيرى أن هناك تقصيرا في تعريف النحاة القدامى للنحو ويرجع ذلك إلى فهمهم الخاطئ للنحو ووظيفته، فهناك «كثير من اللغات لا إعراب فيها ولا تبديل لآخر كلماتها، ولها مع ذلك نحو وقواعد مفصلة تبين نظام العبارة وقوانين تأليف الكلم»[2]، فالنحو يضبط نظام العبارة و قوانين التأليف فيها، ولا يضبط الحركات الإعرابية وأواخر الكلم فقط.

ثم تطرق إلى طرق الإثبات و النفي، فرأى أنهم لم يفردوا أبوابا مستقلة للإثبات والنفي و التأكيد و التوقيت و التقدير و التأخير «فالنفي كثير الدوران، مختلف الأساليب في العربية، متعدد الأدوات، ينفى بالحرف، وبالفعل، وبالاسم وكان جديرا أن يدرس منفردا لتعرف خصائصه، و تميز أنواعه وأساليبه، ولكنه درس مفرقا على أبواب الإعراب ممزقا »[3]، فدرست كل أداة من أدوات النفي حسب عملها مثل: "ليس"درست في باب (كان) لأنها تعمل عملها.

"ما"و"إن"درستا في باب ألحق بـ (كان) لأنهما يماثلانها في العمل أحيانا.

"لا" درست ملحقة بـ(كان)، "غير"و"إلا" درست في باب الاستثناء.

"لن" في نصب الفعل، "لم"و"لما" في جزمه.[4]

فكانت دراستها وتفريعها بهذا الشكل بحسب ما تحدثه من أثر في الإعراب وإهمال دراسة معانيها، و كذلك الأمر حصل مع الإثبات.

[1]- المرجع نفسه، ص 01.

[2]- المرجع نفسه ، ص 02.

[3]- المرجع نفسه، ص04.

[4]- ينظر إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع نفسه، ص5، 4.

لينتقل بعدها إلى وجهات البحث النحوي حيث بيَن مدى عناية العرب بالإعراب وسليقتهم اللغوية، و نبه إلى بداية النحو و نقط المصحف الشريف و الكشف عن دور النحاة الأوائل أمثال أبي **أسود الدؤلي** في إبراز سر من أسرار العربية، و محاولة **أبي عبيدة** في كتابه"مجاز القرآن" في بيان تقديم أو تأخير أو حذف الجمل التي كانت بمثابة «باب من النحو جديرا أن يفتح»[1].

ليتدرج في حديثه إلى ذكر كتاب "دلائل الإعجاز "لصاحبه **عبد القاهر الجرجاني** الذي «تجاوز فيه أواخر الكلم و علامات الإعراب و بيَن أن للكلام نظما»[2]

ثم انتقل إلى أهم نظرية شغلت باله فأطال فيها ألا وهي نظرية العامل؛ فوقف عندها كثيرا ليذهب في آخر بحثه إلى إلغاء هذه النظرية التي لا طائل منها.

لينهي بحثه بالنظر في مسائل عدة أهمها معاني الإعراب و العلامات الفرعية له، و التوابع، و ما ينصرف وما لا ينصرف.

ثالثا: أبرز الصعوبات التي تواجه متعلمي النحو:

هناك مشكلات كثيرة تحول بين دراسة النحو و إتقانه: وهي في نظرنا راجعة إلى:

- ✓ الضعف العام في اللغة العربية في المجتمع العربي بسبب اختلاف اللغة العادية في حياة الناس عن اللغة المكتوبة واعتيادهم على اللغة المنطوقة.
- ✓ ضعف مدرسي اللغة العربية و عدم تمكنهم من النحو العربي.
- ✓ سوء إعداد البرامج التعليمية لمادة النحو.

[1]- المرجع نفسه ، ص11.

[2]- المرجع نفسه، ص16.

✓ البعد عن السليقة اللغوية و هي تنشأ بين قوم يتكلمون الفصحى.

✓ كثرة القواعد النحوية وتشعب التفاصيل التي تندرج تحت هذه القواعد، و تزاحمها بصورة لا تساعد على تثبيت مفاهيمها في الأذهان.

✓ اختيار القواعد النحوية التي تدرس لطلاب المدارس على أساسٍ من منطق الكبار و تفكيرهم.

✓ إبعاد دراسة القواعد النحوية من النصوص الأدبية؛ حيث إن القواعد لا تزال تدرس من خلال أمثلة و جمل مفتعلة، وأساليب بعيدة عن الذوق العربي مما يجعل المتعلم ينفر منها.

✓ تدريس القواعد كمادة مستقلة.

✓ عدم تعاون مدرسي المواد الأخرى مع مدرسي اللغة العربية في مراعاة القاعدة النحوية، حيث نجد مدرسي المواد الأخرى لا يتحدثون اللغة العربية الفصحى، ما يحبب للمتعلم اللغة المنطوقة أكثر من العربية الفصحى.

الفصل الأول: النحو بين الصعوبة والتيسير

- المبحث الأول: ظاهرة الصعوبة في الدرس النحوي.
- المبحث الثاني: جهود تيسير النحو قبل إبراهيم مصطفى.
- المبحث الثالث: الدرس النحوي و المبحث الدلالي.

المبحث الأول: ظاهرة صعوبة الدرس النحوي:

النحو العربي كغيره من العلوم لا يخلو من الانتقادات والصعوبات، فقد اشتكى بعض معلمي هذا العلم من نفور المتعلمين منه بسبب استصعابه وعدم فهم قواعده، فأين تكمن هذه الصعوبات؟.

تبرز أزمة النحو العربي من النحويين ذاتهم حين صاروا يعتمدون التحليل الفلسفي الذي لا يراعي طبيعة اللغة ، فكان «سبيل النحو موحشا شاقا»[1]؛ واستحال فهم قواعده وحتى ما يقوله النحويون، فقال بعض أهل الأدب: «كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئا، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، و منهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيء فأبو الحسن الرماني، و أما من نفهم بعض كلامه دون الآخر فأبو علي الفارسي، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي »[2].

فقد كانت بعض الكتب شبيهة بالألغاز، لا يفهمها إلا من أتقن هذه المادة، فاستعصى على المتعلمين فهم ما تحويه هذه الكتب، بل و حتى استعصى عليهم فهم كلام بعض النحاة.

وهذا التعقيد ـ في نظر بعض النحاة و نقاد النحو العربي ـ راجع إلى النحاة ذاتهم، فكان تعقيدهم متعمدا بغية التكسب، فيقول **الجاحظ** (ت 255هـ):«قلت **لأبي الحسن الأخفش**(ت 215هـ):أنت أعلم الناس بالنحو فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ و ما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ ومالك تقدم بعض العويص و تؤخر بعض المفهوم؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله ، وليست هي من كتب الدين ، ولو وضعتها هذا الموضع الذي تدعوني إليه قلت حاجاتهم إليَّ فيها،

---

[1]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، مقدمة إبراهيم مصطفى، ص (أ).

[2]– ابن الأنباري، نزهة الألباب في طبقات الأدباء، تح.إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط.3، 1985، ص234.

وإنما قد كسبت في هذا التدبير إذ كنت إلى التكسب قد ذهبت»[1]، يبدي الجاحظ تذمرا كبيرا من تعقيد النحو فيدعوا النحويين للتيسير في القواعد النحوية وطريقة عرضها على المتعلمين.

ومما عيب على النحو أيضا ذلك التشعب المبالغ فيه في المسائل النحوية، وتعقدها، وتداخلها مع بعضها البعض دون التفريق بينها، ومن بين هذه العيوب نذكر:

أولا: فيما يتعلق بالشكل أو طريقة عرض المادة النحوية:

وهي الطريقة التي تعرض بها المادة النحوية، التي ترجع إلى الغموض في أساليب بعض النحاة وصعوبة عباراتهم المستعملة.

إن المطَلِع على كتب النحو القديمة يجد فيها نوعا من الصعوبة و الغموض في العبارات ما يتطلب من المتعلم الإمعان والتعمق و بذل الكثير من الجهد لتحليل هذه العبارات، ما يدفع به إلى الانصراف عن تعلم لغته.ونتيجة هذا الغموض ألف النحاة كتبا سهلة، غرضها عرض النحو بصورة واضحة بعيدة عن الغموض.

ويمكننا تلخيص أسباب غموض العبارات فيما يلي:

- كثرة التقديم و التأخير.
- غموض الألفاظ المستخدمة.
- الإيجاز الذي يؤدي إلى الغموض.
- كثرة الاستطراد.

[1]- أبو عمر الجاحظ، الحيوان، تح.عبد السلام هارون، ط.2، (د.ت)، ج.1، ص91، 92.

ثانيا: فيما يتعلق بالمضمون

اعترض كثير من النحويين على منهجية تقديم المادة النحوية واعتبروا أنها الدافع إلى الشكوى من النحو وقد أجملنا أسباب هذه الشكوى من المضمون النحوي في هذه النقاط :

1) الغلو في استخدام المنطق و الفلسفة:

كثيرا ما كان علماء العربية يعتمدون على المنطق في تقعيدهم وضبط أحكامهم، حيث ربط القدماء بين اللغة والمنطق العقلي، محاولين تطبيق المنهج الأرسطي على النحو العربي فجاءت بعض أعمالهم في هذا المضمار مخالفة للواقع اللغوي و الاستعمال الحي للغة الأمر الذي أدى إلى تعقيد بعض جوانب هذا النحو، حيث أصبح سببا من أسباب النفور وعدم القدرة على فهمه واستيعابه[1]، وهكذا أخذوا القياس المنطقي منهجا و طريقة من طرائق التفكير في النحو وهذا ما ظهر بوضوح في كثير من المؤلفات النحوية فنجد مثلا أن ابن السراج يضع أبواب كتابه "الأصول" على ألفاظ المنطقيين و تقاسيم الفلاسفة[2] .

ونجد أن النحويين بالغوا في تطبيق هذا المبدأ و الالتزام بأحكامه إلى درجة أنهم«كانوا يقبلون ما يجيزه القياس المنطقي و إن لم يرد به سماع، ويفضلون لغة قبيلة على لغة قبيلة أخرى، على أساس من القياس لا على أساس الظواهر اللغوية التي تتمتع بالأفضلية».[3]

---

[1]– ينظر، كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1999، ص139.

[2]– ينظر، محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في الفكر الأنباري، دار السلام، القاهرة، ط.1، 2006، ص113.

[3]– كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم و سوء الفهم، المرجع السابق، ص140.

وقد اعتبر بعض العلماء أن استعمال المنطق و القياس ليس عيبا و إنما العيب و الخلل في الإفراط في استعمالهما.

ومن أمثلة ذلك رأيهم «إعطاء"لم"حكم "لن"في عمل النصب؛ ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم (ألم نشرح)»[1].

2) الإفراط في التعليل:

ظهر التعليل النحوي مع بداية النحو العربي «تاريخ العلَة النحوية ملازم لتاريخ النحو والتأليف و تطور النحو مرتبط بتطورها»[2]، فاعتمد النحاة التعليل المفرط لبيان أسباب الظواهر اللغوية «أخذوا يلتمسون العلل ويجمعونها و يصنفونها إلى مجموعات حتى ضاقت بها كتب النحو و امتلأت بها أدمغة الدارسين و المتعلمين»[3]؛ وهذا الأمر الذي أثقل النتاج النحوي.

وقد قسموها إلى علل ثواني و ثوالث في حين رأى البعض(أمثال **الخفاجي** و**ابن مضاء**) أن الاكتفاء بالعلل الأولى دون الثواني و الثوالث يجنب النحو الكثير من الصعوبات.أما **ابن جني** فيقسم العلل إلى قسمين:«أحدهما واجب لابد منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، و الآخر ما يمكن تحمله على تجشم و استكراه له»[4].

يبين لنا هذا القول أنه لابد من الاكتفاء بالعلل القاطعة المفيدة الهادفة والابتعاد عن التعليلات الفلسفية التي لا طائل منها، فتعاليل النحاة ليست ملزمة وإنما هي مساعدة على التثبيت.

---

[1]- جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط.1 ، 2013، ص19.

[2]- مازن المبارك، النحو العربي، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 1986، ص05.

[3]- كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم و سوء الفهم، المرجع السابق، ص141.

[4]- ابن جني، الخصائص، ت.محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ط.2، (د.ت)، ج.1، ص88.

والعلل عند النحويين على ضربين:«ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب؛ كقولنا كل فاعل مرفوع.وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا لما صار الفاعل مرفوعا، و المفعول به منصوبا؟».[1]

وهناك علة أخرى كقولنا: «كمن يسأل عن الرجل في(ذهب الرجل)لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل مرفوع(وهذه العلة الأولى)، وإذا قيل لم رفع الفاعل؟ فيقال: للفرق بين الفاعل و المفعول(وهذه العلة الثانية)، فيقول :لماذا اختص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب؟ فيقال: لأن الفاعل قليل و المفعولات كثيرة فأُعطيَ الأثقل الذي هو الرفع للفاعل و أعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول».[2]

3) الغلو في القياس :

لم يكن الاعتماد على القياس سببا في صعوبة النحو، إنما الاستعمال الخاطئ أو المفرط هو الذي أدى إلى وجود تراكيب غير فصيحة و ليست من العربية (هذا ما أطلق عليه بالتمارين غير العملية)، يقول سيبويه: «وأما قول النحويين قد أَعْطَاهُوكَ و أَعْطَاهُوني؛ فـإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب، و وضعوا الكلام في غير موضعه»[3]، فهذا النوع من القياس أدى إلى ظهور مصطلحات غريبة عن اللغة العربية، وهو مصدر التعقيد في الدرس النحوي و السبب المباشر في نفور المتعلمين منه، ما أثار اعتراض الكثير من النحويين القدماء **كسيبويه**، و **ابن حزم**، و **ابن مضاء**... وغيرهم؛ بل هناك من دعا إلى الأخذ بظاهر النص و إلغاء القياس.

---

[1]– جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، المرجع السابق، ص19.

[2]– ابن جني، الخصائص، المرجع السابق، ص20.

[3]– سبويه، الكتاب، تح.عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط.1، (د.ت)، ج.2، ص364.

4) كثرة التأويل:

التأويل هو «محاولة إرجاع النصوص التي لم تتوفر فيها شروط الصحة النحوية إلى مواقف تتسم بالسلامة النحوية»[1]، وقد نبه النحاة إلى أن كثرة التقدير يغير بناء الجمل و تراكيبها، فهناك بعض التأويلات جعلت المعنى يختلف تماما عن المقصود.

قال تعالى { ﴿ ﴾ }[2]، فإذا سألنا لماذا رفع الفاعل (الشمس) «قالوا إنه فعل مستتر تقديره(كُوِرَتْ) فتصبح الآية "إذا كُوِرَتْ الشمسُ كُورت"»[3].

هذا لا يعني أن كل التأويلات فيها إخلال بالمعنى، فهناك بعض التأويلات التي توضح المعنى و المقصود من العبارة؛ فوجب على اللغويين و النحاة عدم التفريط في التأويل ولا إلغائه، بل استعماله فيما هو مناسب.

5) المبالغة في نظرية العامل:

ظهرت نظرية العامل نتيجة تعليل النحاة، وأثارت كثيرا من الخلافات، فمنهم من رحب بها، ومنهم من دعا إلى إلغائها بداعي إنها مبالغة في نسبة كل أثر لغوي لعامل وتنازعهم على ذلك؛ وقد خصصنا لهذه النظرية جزء من هذا البحث حتى نلم بكل تفاصيلها.

---

[1]– عبد الله أحمد جاد الكريم، المعنى و النحو، مكتبة الآداب، القاهرة، ط.1، 2002، ص95.

[2]–سورة التكوير، الآية: 01.

[3]– جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، مرجع السابق، ص23.

يعد إبراهيم مصطفى من الذين دعوا إلى إلغاء هذه النظرية، ويبدو هذا ظاهرا في كتابه"إحياء النحو" في قوله: «تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها، هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة»[1].

فالتخلي عن نظرية العامل هو تقريب النحو من المتعلمين وتيسير قواعده وتبسيطها.

6) اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة:

فالنحاة القدامى «حين قعَّدوا قواعدهم أقحموا اللهجات العربية بصفاتها و خصائصها المتباينة، ونظروا إليها على أنها صورة مختلفة من اللغة المشتركة »[2].

فاختلاف اللهجات أدى إلى تعدد الفهم للقاعدة النحوية الواحدة، فكل يراها حسب مفهومه، فتعددت الآراء واختلفت الأقوال حول المسائل النحوية.

7)الاهتمام بالعلامة الإعرابية وإهمال الدلالة:

اعتبروا العلامة الإعرابية هي الدالة على المعاني، وأعطوها الكثير من الاهتمام، ما جعل النحويين يبنون نحوهم كله عليها.

فكان هذا الاهتمام سببا في تدهور النحو وصعوبته؛ فإغفال الدلالة يؤدي إلى خلل في الفهم وصعوبة في تحديد معاني الكلمات.

---

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص195.

[2]- عمر أحمد المختار، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط.6، 1988، ص146.

8) تداخل المصطلحات:

أدى تداخل المصطلحات وتعددها للمفهوم الواحد إلى الاضطراب و عدم الوضوح، فنجد مثلا: «عند الكوفيين مصطلحات"الترجمة، و التبيين، و التكرير، و المردود" كلها لما يسمى عند البصريين"البدل"و سيبويه يسمي"عطف البيان" بدلا، ويطلق الفراء "التفسير" على ما يعرف عند البصريين بمصطلح "المفعول لأجله" ويطلقه أيضا على "التمييز" »[1]، فتداخل وتعدد المصطلحات للمفهوم الواحد والتباسها أدى إلى الاضطراب و عدم الوضوح وتعسر الفهم، فأصبح المتعلم لا يفرق بين هذه المصطلحات وما تدل عليه في الواقع هل ما هو معتمد عند الكوفيين أم البصريين.

9) القصور في تعريف المصطلحات النحوية:

قصَّر النحويون في تعريفهم لبعض المصطلحات، ويبدو ذلك واضحا في أغلب الكتب النحوية، ما جعلها ترد في ثوب اصطلاحي معقد يفتقر إلى الوضوح والدقة، وهذا ما نجده مثلا في تعريفهم للاسم، فيذكر الأنباري أن النحويين «ذكروا للاسم حدودا كثيرة تزيد على السبعين»[2]. فقد أورد الزجاجي عددا من التعريفات المتشابهة والمتداخلة.

وهكذا نجد أن النحو العربي بالرغم من أنه علم مكتمل، يعتمد على منهج علمي محدد؛ إلا أنه يعاني من بعض المشكلات التي جعلته مادة عسيرة على طلابها؛ حيث أصبحت اللغة لغة دخيلة أو أجنبية لا يتقنها أبناؤها، ولا يقدرون على فهم قواعدها و تحليلها، حيث بدا النفور من اللغة العربية و قواعدها واضحا في المجتمع العربي، لتحل محلها اللغة العامية المتداولة.

---

[1]- القوزي عوض أحمد، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري، جامعة الرياض، (د.ط)، 1981، ص 164.

[2]- أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تح. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط.1، 1995، ص 33 .

المبحث الثاني: جهود تيسير النحو قبل إبراهيم مصطفى.

برزت محاولات تيسير النحو العربي من خلال الشعور بوجود مشكلة ، تكمن في عملية عرض النحو و تقديم قواعده غير أن هذه المشكلة لم تظهر مع بداية نشوء النحو العربي، بل كانت بعد تعمق النحويين في الدرس النحوي وإفراطهم في الاعتماد على التعليل و القياس، ما أدى إلى تعدد تفسيرات الظواهر اللغوية وكانت هذه المشكلة الدافع إلى دعوات التيسير والتبسيط. وقبل أن نشرع في الحديث عن دعوات التيسير و طرقه ينبغي لنا أن نعطي مفهوما للتيسير.

مفهوم التيسير:

أ. لغة: ذكر ابن منظور في معجمه أن التيسير من اليسر«تيسر لفلان الخروج واستيسر له بمعنى تهيأ و قال ابن سيده: تيسر الشيء و استيسر تسهل، و يقال أخذ ما استيسر، وهو ضد ما تعسر والتوى، ويسره :سهله وحكا سيبويه: يسره ووسع عليه و سهل. و يقال أيسر أخاك أي نفس عليه في الطلب ولا تعسر أي لا تشدد عليه »[1].

ب . اصطلاحا: يختلف المراد بتيسير النحو في الدراسات الحديثة باختلاف مناهج الدارسين وتفكيرهم، فهناك من ينظر إليه من منظور تربوي فيتناول هذه المسألة في ضوء أصول التدريس وطرائقه الحديثة و الأساليب التربوية في عرض المادة، وهناك من ينظر إليه في ضوء مناهج علم اللغة الحديث، وهؤلاء يتناولون المادة النحوية نفسها لا لطريقة عرضها. ولعل التعريف المتفق عليه هو أن التيسير هو «تكييف النحو و الصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط

[1]– ينظر، ابن منظور، لسان العرب، المرجع السابق، المجلد 15، باب الياء، ص316.

الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلمين، فعلى هذا ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو لا في النحو ذاته»[1].

وهنا ينبغي علينا التمييز بين التيسير و الإحياء إذ أن هذا الأخير فيه دعوى إلى إعادة بعث النحو من جديد وترك « شواهده التقليدية من منطلق أن العصر غير العصر و الشواهد غير الشواهد، ولا داعي لإرهاق المتعلم بالشواهد الميتة التي عفا عليها الزمن ومضى »[2].

ومن خلال المفهومين يتضح لنا أن الإحياء هو إعادة بناء و هيكلة النحو من جذوره، وإعادة صياغة وترتيب قواعده بطريقة سهلة بسيطة، و بالتالي فهو إعادة بعث النحو من جديد. أما التيسير فهو إعادة صياغة القواعد النحوية بما يتناسب و ذهنية المتعلم و قدراته فهدفه طريقة تدريس القواعد النحوية بطريقة مبسطة.

تيسير النحو عند القدامى:

لعل السبب الرئيسي في صعوبة النحو راجع إلى «التبرم بالنحو، و الضجر بقواعده وضيق الصدر بتحصيله، على أن ذلك من داء النحو قديما »[3]، الأمر الذي أدى إلى تذمر الناس من هذا العلم، ومما يروى في التذمر من مسائل النحو **دماذ أبي غسان** صاحب **أبي عبيدة** حين قرأ النحو ودرسه إلى أن وصل إلى باب الواو و الفاء من قول الخليل وأصحابه أنَ ما بعدها ينتصب بإضمار

[1] – محمد صاري، تيسير النحو:موضة أم ضرورة؟بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001م ، ص184.

[2] – خالد بن عبد الكريم بسندي، محاولات التجديد و التيسير في النحو العربي، (المصطلح والمنهج:نقد ورؤية)، مجلة الخطاب الثقافي، ع3. 2008، ص04.

[3] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو(المرجع السابق)، مقدمة إبراهيم مصطفى، ص ب.

"أن، فنبا فهمه عنها ، فكتب إلى **أبي بكر بن محمد المازني** قصيدة فيها شكوى مريرة يعرب فيها عما لقيه من تعب و نصب في قراءة النحو فقال :[1]

فَكَرْتُ فِي النَحْوِ حَتّى مَلَلْتُ وأَتْعَبْتُ نَفْسِي لَهُ و البَدَنْ
وأَتْعَبْتُ بَكْرًا وأَصْحَابَهُ بطُولِ المسَائِلِ فِي كُلِ فَنْ
فَكُنْتُ بِظَاهِرِهِ عَالِمَا وَكُنْتُ بِبَاطِنِهِ ذَا فَطِنْ
خَلاَ أَنَّ بَابًا عَلَيْهِ العَفَا ءُ لِلْفَاءِ يَا لَيْتَهُ لَمْ يَكِنْ
وَلِلْوَاوِ بَابُ إِلَى جَنْبِهِ منَ المَوْتِ أَحْسَبُهُ قَدْ لُعِنْ
إِذَا قُلْتُ هَاتُوا لِمَاذَا يُقَا لُ لَسْتُ بِآتِيكَ أَوْ تَأْتِيَنْ
أَجِيبُوا لِمَ قِيلَ هَذَا كَذَا عَلَى النَصْبِ؟ قَالُوا لِإِضْمَارِ أَنْ
فَقَدْ كِدْتُ يَا بَكْرُ مِنْ طُولِ مَا أُفَكِرُ فِي بَابِهِ أَنْ أُجَنْ

يعبر الشاعر عن تذمره الشديد من طول المسائل النحوية و تعقيداتها و كثرت الأبواب فيها و بخاصة إشكاليتي التقدير و العلل.

فكان لزاما على علماء النحو التصدي لحل هذه المشكلة وتذليل صعوباته، كانت لهم جهود عظيمة لا يمكن إغفالها فتنبهوا للمصاعب التي قيّدت علم النحو مثل التعليل والقياس والتأليفات المعقدة « وكثرة الجدل التي لا تنتهي إلى فيصل ولا حكم، كل ذلك قد أفسد النحو أو كاد، فلم يكن الميزان الصالح لتقدير الكلام، وتمييز صحيح القول من فاسده »[2]، ولأجل هذه الأسباب «ألف

[1]– القاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح.طه الزيني و محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة مصطفى الباني، مصر، ط.1، 1955، ص60.

[2]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، مقدمة إبراهيم مصطفى، ص ج.

التسهيل و التوضيح و التقريب، واصطنع النظم لحفظ ضوابطه وتقييد شوارده»[1]، فنادى بعض النحويون بتبسيطه و تسهيله .

ومن خلال هذا القول يتبين لنا أن صعوبة النحو تكمن في طريقة عرضه و ليس في جوهره حتى صعب هذا العلم على النحاة ذاتهم.

واستجابة لهذه الدعوات ألفوا كتبا تحمل نوعا من البساطة واليسر مما يفتح السبيل لمتعلمي اللغة العربية للأخذ بها دون جهد أو عناء؛ فنادى بعضهم بتيسير النحو من خلال الابتعاد عن كل التأويلات المنطقية والفلسفية وإلغاء نظرية العامل والعلة وغيرها، فالاختلاط بين النحو والمنطق أدى إلى صعوبة القواعد النحوية، وذلك من خلال إثبات التأثير الفلسفي و المنطقي في نشأة النحو العربي وهذا ما اتفق عليه كل من علماء اللغة والنحو، على عكس ما ذهب إليه **ابن رشد** في مسألة العلاقة بين النحو والمنطق فهو لا يخلط بينهما وإنما يريد صياغة مسائل النحو كما هي في كتب النحاة، فيقول **أبو علي الفارسي** في هذا الصدد: «إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرُماني فليس معنا شيء منه، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء »[2]. حيث أن الرماني كان يخلط كلامه بالمنطق، و قد توصل النحاة إلى تحكيم القواعد خاصة في النصوص القرآنية و اعتمدوا في ذلك على مختلف التأويلات التي توضح روعة الإعجاز القرآني في مختلف صوره و معانيه .

و نذكر من بين هذه القواعد قولهم "إن الأداة لا تعمل حتى تختص"بمعنى أنَ الحرف لا يؤدي وظيفته في الكلمة حتى يختص بها و هذا ما نجده «في "ما" الاستفهامية لدخولها على الاسم تارة

[1]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو المرجع السابق، ص ب.

[2]– صادق فوزي دباس، جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، كلية الآداب جامعة الكوفة، العددان 1و2، المجلد7، 2008.

وعلى الفعل تارة أخرى وتقدير أن الناصبة بعد حتى ولام التعليل ولام كي ولام الجحود للسبب نفسه وهو عدم الاختصاص»[1].

بمعنى أن القواعد النحوية لم تنشأ منحصرة في ذاتها ، وإنما نشأت بتمحُص وإطالة تفكير في الوسائل التي تحافظ على صحة وسلامة اللغة العربية من الخطأ؛ فظهرت العديد من «المحاولات العملية لتأليف النحو تأليفا تعليميا سهلا يطرح الخلافات و يتخلص من الأبواب غير العملية والمسائل التدريبية»[2]، المؤلفات النحوية الميسرة منها المطولة وهي التي شملت العديد من الموضوعات المختلفة والمتنوعة ، كالكتاب **لسيبويه** و المقتضب **للمبرد** وكتب أخرى مختصرة كانت الغاية منها الاختصار وعدم الإفراط والتطويل و الحشو في الكلام. وكانت دعوة النحاة إلى التيسير بإلغاء التفصيلات ونظرية العامل والعلل الثواني والثوالث .

و يعتبر **قطرب** (ت 207هـ) أول من نادى بتيسير النحو و إن كان ذلك بطريقة غير مباشرة، فقد ذهب إلى :«أن الإعراب ليس للدلالة على المعاني وإن العرب استعملته لوصل الكلام، فإذا ما توقف المتكلم عن الكلام استعمل في نهايته السكون، وإذا ما وصل استعمل الحركات »[3]. غير أن النحاة نقدوا رأيه ذاهبين إلى أن المتكلم بإمكانه وفق هذا الرأي أن يستعمل الحركة التي يرغب فيها نهاية أي اسم وهذا يعني أن الفاعل يجوز أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا.

---

[1]– د. كاصد ياسر الزيدي، دراسات نقدية في اللغة و النحو، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، ط. 1، 2003، ص62.

[2]– حسن منديل حسن العكيلي، محاولات التيسير النحوي الحديثة دراسة و تصنيف و تطبيق ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط.1، 2001، ص34.

[3]–. الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو، تح.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط2، 1973 ص70.

جاء بعده **أبو جعفر النحاس** (ت 338هـ) الذي نادى بطرح الأبواب غير العملية والنادر في الاستعمال كباب الاشتغال والتنازل و غيره مع تجنب التأويل والتقدير فهو يعتبر «(زيد) في مثل:(زيد قائم، قائم زيد) فاعلا دون الحاجة إلى التأويل و التقدير»[1].

و في القرن الرابع هجري برز العالم الأندلسي الكبير **ابن حزم الأندلسي** (ت406هـ) مؤسس المذهب الظاهري في المغرب و الأندلس، الذي كان هو الآخر لا يفضل اللجوء إلى التأويلات و التقدير و التمسك بظاهر النص.

أما في القرن السادس أحدث العالم **ابن مضاء القرطبي** (ت592 هـ) ضجة كبيرة وثورة على مناهج النحاة وكان هدفه إلغاء نظرية العامل التي زادت من تعقيد النحو العربي وكذلك العلل الثواني و الثوالث التي أثقلت كاهل النحو و متعلميه فهو يرى أن هذه العلل لابد أن تسقط من النحو و قد أقام **ابن مضاء** منهجه النحوي على أساس إلغاء القياس لأنه ـ في نظره ـ يقوم على العلل.

أما **أبو حيان التوحيدي**(ت 745هـ) فقد تأثر **بابن مضاء القرطبي** فرأى أنه من الأولى إلغاء التمارين غير العملية في النحو.

ابن خلدون يقول في مقدمته «أن الإعراب ليس له قيمة جوهرية في إفادة المعاني وأنه يمكن أن تتحقق المعاني من دونه».[2]

وقد ظلت دعوات تيسير النحو قائمة إلى غاية القرن 19مع بداية النهضة وطباعة الكتب القديمة فرأى المحدثون أنه لابد من إعادة النظر في قواعد النحو؛ فكانت البداية الأولى لتيسير النحو

---

[1]– د. عطا موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر و التوزيع، ط.1، 2002، ص112.

[2]– د. زينب مديح جبارة النعيمي، مجلة واسط الإنسانية ، عدد 15 ، جامعة واسط ، كلية التربية الأساسية.

في العصر الحديث مع **علي مبارك** (ت 1893م) في كتابه التمرين و جاء بعده **رفاعة الطهطاوي** بتأليفه لكتاب "التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية"حيث اقتصر تيسيره على التناول و العرض.

وألف كل من **علي الجارم** و**مصطفى أمين** سلسلة من الكتب النحوية للمرحلتين الأساسية و الثانوية التي تقوم على الاستنباط.

طرق تيسير النحو عند القدامى:بعد أن تنبه النحاة القدامى لكثير من مواضع صعوبة النحو، حاولوا علاج تلك المواضع وذلك باقتراح العديد من المحاولات التي تساهم في عملية تيسير النحو و تبسيطه، فتناولوه من ناحية عرضه وطريقة تقديمه وقد سلكوا في ذلك مجموعة من الطرق نذكر منها:

أولا:تيسير عرض المادة النحوية:

وقد قسم هذا النوع من التيسير إلى ما يلي:

1/ أسلوب التأليف:و ينقسم هو الآخر إلى: اختصار المادة النحوية (مختصرات منثورة ومختصرات منظومة)، طريقة الشرح و التفصيل(الشروح، الحواشي، و التقريرات)، و طريقة التطبيق.

أ. اختصار المادة النحوية:لم تعرف المختصرات في بداية الأمر كطريقة للتيسير، بل عرفت على أنها بداية للتأليف النحوي، وقد قصد النحاة بها التيسير بعد ظهور الكتب المطولة، والمختصرات نوعان: مختصرات وضعت على الاختصار بداية، ومختصرات تولت اختصار المطولات، فاعتمد كلا النوعين على تضمين خلاصة القواعد النحوية دون الولوج إلى العلل و التأويلات النحوية.[1]

وانقسمت هذه المختصرات إلى قسمين: مختصرات منثورة و مختصرات منظومة:

[1]- ينظر، محمد صاري، تيسير النحو ترف أم ضرورة؟ ! مجلة الدراسات اللغوية، المجلد3، ع.2، 2001 ، ص157.

المختصرات المنثورة: كانت بدايتها الأولى في القرن الثاني الهجري ممثلة في أول مختصر وصل إلينا وهو مقدمة مختصرة **لخلف** الأحمر[1] ثم توالت المختصرات النحوية وتعدد التأليف فيها حيث التزمت بوضوح وسهولة الأسلوب و الابتعاد عن التعقيد و التعليلات و الخلافات النحوية ومن أمثلة هذه المختصرات نذكر منها: كتاب المقنع في النحو لنفطويه (323).

المختصرات المنظومة: وهي الطريقة الثانية التي أختصر بها النحو، وتكون بنظم القواعد النحوية لتسهيل حفظها وذلك بجمع هذه القواعد في أبيات شعرية يسهل استحضارها .

ب . طريقة الشرح و التفصيل: وهذه الطريقة تشتمل على ثلاثة أنواع وهي الشروح، الحواشي، و التقريرات.

. الشروح: وظهرت الشروح لمعالجة الغموض في كتب نحوية سواء كانت مطولة أو«متونا أدت شدة اختصارها إلى غموضها»[2]ولعل أول الشروح النحوية هو كتاب«"المقتضب" وهو شرح **المبرد** (285هـ) لكتاب **سيبويه** الذي كان همه فيه التركيز على القاعدة النحوية وصقلها»[3]فكثرت التأليفات في شرح مؤلف **سيبويه** و الزجاجي وكذا شرح ألفية ابن مالك، وتميزت هذه الشروح بالتفصيل في مسائل النحو لجعلها أكثر قبولا وتيسيرا.

---

[1]- ينظر، شعبان عوض العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف و التحليل، الاتجاهات الحديثة في النحو(د.ط)، (د.ت)، ص106.

[2]- شعبان عوض العبيدي، النحو العربي و مناهج التأليف و التحليل، ص312.

[3]- عبد الوارث مبروك سعيد، في أصلاح النحو العربي، المرجع السابق، ص11.

. الحواشي: نشأت هذه الطريقة مع حلقات تدريس النحو، إذ لاحظ بعض الدارسين احتياج بعض الشروح إلى تفسير العبارة، أو إلى تفصيل شرح العبارة، أو إلى تفصيل في شرح الشواهد، فأكملوا هم ما وجدوه فيها من نقص بتعليقات توضحها، وكان ذلك في القرن العاشر هجري[1]، فألفوا في الشواهد لتغطية هذا النقص و الكشف عن بعض الغموض الذي لحق بالنحو، و الهدف الأسمى لهذه الحواشي هو شرح العبارات الغامضة و الشواهد و التعليق عليها.

ومن أمثلة ذلك نذكر:حاشية "السيوطي"، وحاشية"الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك"(...).

. التقريرات:وهي شرح و«تعليقات ظهرت على الحواشي»[2] ، فهي زيادة في التفسير، منها تعليقة أبي علي الفارسي على كتاب **سيبويه**.

ج . طريقة التطبيق:تعد كتب تفاسير القرآن و إعرابه ، و الكتب التي تشرح الشواهد النحوية صورة من صور التطبيق، كونها تطبق القواعد النحوية على النصوص اللغوية.

2/ منهج التبويب و التقسيم

[1]- ينظر، شعبان عوض العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، المرجع السابق، ص313.
[2]- المرجع نفسه، ص313.

أ. التدرج في عرض المادة النحوية: بعد تأليف النحاة في المختصرات و الشروح كان لابد لهم من إتباع منهج في تدريس المادة النحوية، وقد نبه عبد القاهر الجرجاني على ضرورة تدريس هذه المادة على ثلاث مستويات بحسب مستوى المتعلم وهي:

المستوى الأول: تدرس فيه الأحكام و المبادئ العامة دون الوقوف عند التقدير و المحل.

المستوى الثاني: فيه تفصيل تلك الأحكام، فتدرس فيه صور المبتدأ، وأنواع الخبر وإعراب الجمل دون البحث في العلل.

المستوى الثالث: مستوى متعمق فيه علل الأحكام و ذكر المقاييس.[1]

فإتباع هذه المستويات هو الأنجح لتطوير النحو و إيصاله للمتعلمين، وقد طبق الزمخشري هذه الفكرة«في القرن السادس هجري، فألف ثلاث كتب سارت منهج التدريج، فوضع كتاب"الأنموذج"وهو مقتصر على مبادئ النحو».[2]

واعتمد هذا المنهج بعده العديد من العلماء.فما هو معلوم في تعليم أي علم نبدأ من الجزئيات إلى الكليات، وهذا هو المقصود بالتدرج في عرض المادة النحوية.

ب . إعادة تبويب المادة النحوية: لقد اتخذت طريقة إعادة تبويب المادة النحوية كسبيل لتيسير هذه المادة، فأعادوا تقسيم الموضوعات بطريقة سهلة يسيرة، تمكن المتعلم من الولوج في أعماق هذا العلم، معتمدين على الدمج و الحذف و الإضافة.

---

[1]- ينظر، عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق:السيد محمد رشيد رضا، دار المعارف، بيروت، ط.2 1998، ص34.

[2]- عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، المرجع السابق، ص42.

وهو ما قام به **أبو جعفر النحاس** في كتابه"التفاحة"و **الزمخشري** في كتابه "المفصل في علم العربية" و**ابن آجروم** في كتابه "الآجرومية".

ثانيا:تيسير مضمون النحو:

و هو تيسير لكل ما يتعلق بتناول المادة النحوية، و التعامل مع النصوص اللغوية، من حيث منهجية تحليل النصوص، واعتماد القياس و السماع، و التأويل، والتقدير، والحذف، والإضمار وقد اقتصر هذا النوع من التيسير على رفض بعض النظريات كنظرية العامل التي كانت في نظرهم العائق أمام تعلم النحو، وإلغاء التمارين غير العملية، وباب التنازع و الاشتغال و غيرها.

. بعض الكتب المختصرة المؤلفة في النحو:

مقدمة خلف الأحمر (ت 180هـ) التي تعد رائدة في عملية تيسير النحو العربي بصورة مبسطة وهي أقدم المصنفات المختصرة، و بعدها مختصر النحو للكسائي (ت 189هـ)، المدخل إلى علم النحو للمفضل بن سلمة (ت 186هـ)، مختصر النحو لأبي محمد يحي بن المبارك اليزيدي (ت202هـ)، مختصر نحو المتعلمين للجرمي (ت 225هـ)، مختصر النحو لأبي سعدان الضرير (ت 321هـ)، المختصر لأبي موسى بن محمد الحامض (ت317هـ)، الموجز لابن السراج (ت 316هـ)، المختصر لابن شقير (ت320هـ)، الجمل في النحو للزجاجي (ت337هـ)، التفاحة لابن النحاس (ت337هـ)، الأوليات في النحو لأبي علي النحوي (ت377هـ)، الأوليات في النحو لأبي علي الفارسي (ت 377 هـ)، الإيجاز في النحو للرماني (ت384هـ)، اللمع في النحو لابن جني (ت 392هـ)، الجمل لعبد القاهر الجرجاني(ت 471هـ)، الأنموذج للزمخشري (ت 538هـ)، مختصر التوطئة للشلوبين الأندلسي (ت 645هـ)، الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي (ت592هـ)، الضروري في صناعة النحو لابن رشد.

المبحث الثالث:الدرس النحوي و المبحث الدلالي:

قصور النحو عند القدامى:

انطلق **إبراهيم مصطفى** في معالجة مفهوم النحو من تعريف النحاة له فقالوا أنه «علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا و بناء»[1]؛ فكان هذا التعريف للنحو خاطئا حين قصروه على أواخر الكلمات فقط مع إهمال الدلالة ، فالنحو ليس هو إعراب المفردات فحسب؛فكانت غاية النحو حسبهم «بيان الإعراب و تفصيل أحكامه، حتى سماه بعضهم علم الإعراب؛ وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوي»[2].

فانصرف النحاة عن دراسة المعاني أو دلالة الألفاظ ودلالة تغير الحركات الإعرابية فكان اهتمامهم و «اتجاههم إلى أواخر الكلمات وضبط قواعدها قد صرفهم عما كان ينبغي لهم أن يدرسوه من سائر نحو اللغة»[3].

فالنحو إذن هو الوقوف على أواخر الكلمات وما تحدثه من أثر في المعنى دون إهمال أحد الطرفين، وليس مقصور على الحركات الإعرابية التي تلتزم أواخر الكلمات؛ فأصبح «ينظر إلى الإعراب على أنه عبارة عن كل حركة، أو سكون يطرأ على أخر الكلم في اللفظ يحدث بعامل، ويبطل

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص01.
[2]- المرجع نفسه، ص01.
[3]- المرجع نفسه، ص21.

ببطلانه، فهو مرتبط ارتباطا وثيقا بفكرة العامل»[1]؛ النحو أوسع من أن يحصر في الإعراب و البناء، فهو ملم بالجوانب التركيبية و الدلالية للمفردات.

ومن هنا أصبح النحو عند بعض علمائه بمعنى الإعراب و الإفصاح، والتغيير الذي يطرأ على أواخر الكلم، فأهملوا الكثير من الظواهر الأخرى التي لها تأثير في معاني الكلام كالتقديم والتأخير، وعلاقة المتكلم بالمخاطَب، فلم يفرق أصحاب هذا الاتجاه بين مفهومي النحو والإعراب، فهما لا يختلفان من حيث الوظيفة التي يؤديها كل منهما؛ كلاهما يهتم بالتغير الذي يحدث لأواخر الكلمات، فأصبح «النحو إعرابا و الإعراب نحوا سماعا لأن الفرض طلب علما واحدا ؛لأنهما الاثنين علم واحد، لهذا نجدهم يتكلمون على الاثنين وهم يتكلمون على أحدهما»[2].

الإعراب بين الشكل و المعنى:

تعد قضية الإعراب إحدى القضايا المهمة في الدراسات اللغوية، باعتباره سمة تتصف بها اللغة العربية، حيث أفرد بعض علماء اللغة كتبا مستقلة، تدرسه دراسة تفصيلية تحليلية فأحاطوا بكل جوانبه.

فكان الاختلاف واضحا بين النحاة في تحديد مفهوم الإعراب بين الشكلية و الدلالية ، وكان لا بد لنا أن نتعرف عليه باعتباره مصطلحا لغويا ظهر عند سيبويه، وقد وردت له تعريفات عديدة نميز منها وجهين:

---

[1]– سامي عوض، ظاهرة الإعراب وموقف علماء العربية قدامى و محدثين، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة الآداب و العلوم الإنسانية، المجلد32، عدد 2، 2010 ، ص18.

[2]– بتول قاسم ناصر، دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط.1، 1999، ص22.

. **من ناحية الشكل**: ويظهر ذلك في مدى تغير واختلاف أواخر الكلم، ومدى تغير الحركات الإعرابية نتيجة لتأثرها بالعوامل الداخلة عليها، فهناك من يرى أن الإعراب أثر لفظي، و المتمثل في العلامات الإعرابية، فهي التي تدل عليه و تبين غايته، ولهذا كانت دلالته مقصورة على دلالة تلك العلامات الإعرابية.

ونجد"**لمازن مبارك**" رأيا أقرب للموضوعية باعتبار أن الإعراب ليس بالشيء الزائد ولا بالشيء الجديد وحركاته «لم تدخل الكلام اعتباطا وإنما لأداء وظيفة أساسية في اللغة ، إذ بها يتضح المعنى ويظهر ، وعن طريقها نعرف الصلة النحوية بين الكلمة والكلمة في الجملة الواحدة»[1] ؛بمعنى أن الإعراب يبنى على الحركة الإعرابية ، التي نالت قسطا كبيرا وعناية من طرف النحاة خاصة في مجال الدرس النحوي الذي كان توجيهه قائما على أساسها ، وهذا الأمر يؤكد لنا دور وأهمية العلامة الإعرابية في بيان المعاني وإيصال المقاصد المتوخاة منها، وذلك نتيجة الأخذ بالشكل واعتباره محورا أساسيا تقوم عليه الدراسة النحوية ويقول "تمام حسان" في هذا الصدد :«من هنا اتسمت الدراسات العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا، ولم يكن قصدها المعنى إلا تبعا لذلك وعلى استحياء»[2].

أما "**إبراهيم مصطفى**" فهو يرى تقصير النحاة في إهمال المعنى، حيث نجده يقول:«فقد رأيت **الكسائي** يحرك نون رئمان بالحركات الثلاث من غير أن يشير إلى ما يصير إليه المعنى عن كل حركة»[3]

---

[1]– منيرة بنت سليمان، الإعراب و أثره في ضبط المعنى دراسة نحوية بلاغية قرآنية، دار المعارف الجامعية، 1993، ص79.

[2]– تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994، ص12.

[3]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص41.

وعلى هذا الأساس وجهت انتقادات طالت الدرس النحوي ككل ، متهمين إياه بالقصور لاعتماده على الشكل (السطح) وتجاهل المعنى (العمق) في مختلف التحليلات اللغوية.

ومن خلال هذه المفاهيم وجه "**إبراهيم مصطفى**" نقدا للنحاة باعتبارهم جعلوا الإعراب حكما لفظيا يتبع لفظ العامل و أثره، ورأى أن جهد النحاة قد أهمل صلة العلامات الإعرابية بالمعنى وأثرها في تشكيل المفهوم.

. **من ناحية الدلالة:** ويظهر ذلك فيما أورده "ابن جني" بقوله إن الإعراب: «الإبانة عن المعاني بالألفاظ»[1]. ومن أمثلة ذلك نذكر قوله تعالى: {

،[2]{

والمقصود أن العلماء يخشون الله لأنهم عرفوه حق المعرفة ، فالنصب في لفظ "الله"والرفع في لفظ "العلماء"يجيز لنا الحفاظ على معنى الآية، فلولا العلامة التي ضبطت القاعدة لكان هناك اختلال في المعنى ، ولولا ذلك لكان المعنى أن الله هو الذي يخاف العلماء . تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا-.

ويرى "**تمام حسان**" أن المعنى هو أساس الدراسة، الذي تقوم عليه مختلف المناقشات، وفي كتابه "اللغة العربية معناها و مبناها" يقول:« لأن كل دراسة لغوية لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة»[3] وعلى هذا الأساس تتضح لنا أهمية المعنى

[1]- أبو الفتح بن جني، الخصائص، المرجع السابق، ج.1، ص284.

[2]- سورة فاطر، الآية: 28.

[3]- تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، المرجع السابق، ص09.

باعتباره عنصرا مهما في مختلف الدراسات اللغوية، لما يحتله من مكانة هامة في الدرس النحوي بصفة عامة.

فالإعراب إذا مرتبط بالتغير المعنوي، فتتغير الحركة الإعرابية تبعا لوظيفتها النحوية.

وتقوم العلامة الإعرابية بدور كبير في تحديد معاني الأدوات التي يتحد مبناها وتتعدد وظائفها؛ فما دور العلامات الإعرابية ؟ وما معانيها؟

دور العلامات الإعرابية:

انقسم علماء اللغة بين مؤيد لوجود أثر للعلامة الإعرابية في المعنى، وبين منكر لوجودها.

الرأي الأول: للعلامة الإعرابية أثر كبير في تغيير المعنى أثناء الكلام، «فقد تكون الإبانة بالحركات أو بالسكون أو بالحذف أو بالحرف أو بالتنوين أو بحذفه»[1]وقد اتفق جل النحاة على أهمية الحركة الإعرابية في الدلالة و الكشف عن المعاني، فنجد الإعراب عند "**السكاكي**" مرتبط بالمعنى، فبه تعرف دلالات المعاني، فيقول:«إن كل واحد من وجوه الإعراب دال على معنى معين كما تشهد لذلك قوانين علم النحو»[2]، فالإعراب هو المفتاح الذي يمكن المستمع أو القارئ من فهم معاني الجمل و تحليلها.

ونذكر من الأمثلة على أهمية العلامات الإعرابية في الكشف على الدلالة؛ حين سمع "**أبو أسود الدؤلي**" أعرابيا يقرأ "أن الله بريء من المشركين و رسولِه" بكسر اللام، فصحح له الخطأ وقال له اقرأ: {...

---

[1]– فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، دار النذير للطباعة و النشر و التوزيع، بغداد، (د.ط)، 1969، ج.1، ص295.

[2]– أبو الفتح بن جني، الخصائص، المرجع السابق، ج.1، ص35.

أي [1]{...} بفتح اللام، فتغير حركة اللام من الفتح إلى الجر أدى إلى الخروج عن المعقول و العقيدة، وإذا كانت بالرفع حصل المعنى المطلوب.

ومن العلماء المحدثين نذكر قول**"مازن المبارك"** في العلامات الإعرابية، فيقول: «و تتميز اللغة العربية ـ فيما تتميز به ـ بحركات الإعراب التي هي ـ في حقيقة الأمر ـ ضرب من الإيجاز، إذ يدل بالحركة على معنى جديد غير معنى المادة اللغوية للكلمة، وغير معنى القالب الصرفي لها، وهو معناها أو وظيفتها النحوية»[2]؛ فبتغير حركة الكلمة نحصل على معنى جديد غير المعنى الأول.

الرأي الثاني: هناك رأي آخر، وهو أن العلامات الإعرابية لا تبين المعاني، و يمثل هذا الاتجاه **"قطرب محمد بن المستنير"**(ت206هـ)الذي يقول:«إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف و الوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا و أمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعدل الكلام»[3]، فيرى أن العرب لم تعرب كلامها للدلالة على المعاني، و إنما أعربته لتفادي التقاء الساكنين عند وصل الكلام، فالعلامات الإعرابية عنده لا علاقة لها بالمعاني، ولا تؤدي أي دور في تحديد هذه المعاني، ويؤكد ذلك بقوله «لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، و أسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فما اتفق إعرابه و اختلف معناه قولك: إن زيداً أخوك، ولعل زيداً أخوك(...)، وما اختلف إعرابه و اتفق معناه قولك:ما زيد قائما،

[1]– سورة التوبة3.

[2]– مازن المبارك، نحو وعي لغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1979، ص73.

[3]– الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، المرجع السابق، ص70.

و ما زيد قائم»[1]، فهذا الاختلاف في معاني الجمل رغم اتفاق إعرابها جعلت "**قطرب**" ينفي العلاقة بين العلامات الإعرابية و دلالتها على المعاني.

أما من المحدثين فنجد الدكتور"**إبراهيم أنيس**"الذي سار على خطى" **قطرب**"، فهو من المنكرين لدلالة الإعراب على المعاني، فيرى أن«تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعرا، أو نثرا، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملة لم يحتج إلى تلك الحركات بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون كما يظهر أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون و أن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل»[2]. فحركات الإعراب عنده ليست دلالة على الفاعلية، أو المفعولية، أو غيرها؛ و إنما هي حركات نحتاجها لوصل الكلمات و التخلص من التقاء الساكنين عند الوصل.

معاني علامات الإعراب:

لعلامات الإعراب معاني تدل عليها، فبها نعرف لما رفع الفاعل ونصب المفعول؛ فلكل علامة معنى محدد تدل عليه والمعاني هي الأخرى تتنوع حسب تعدد الجمل، وقد اختلف العلماء في تحديد هذه المعاني، ودلالة كل حركة ونحن حاولنا أن نبحث في آراء بعض العلماء و النحاة عن معاني هذه العلامات الإعرابية وأثرها في المعنى، و الكشف عن اختلافاتهم.

معاني علامات الإعراب عند القدامى:

اتفق أغلب النحاة على معاني علامات الإعراب ف«مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة، أو فضلة ، أو بينهما ، فالرفع للعمدة. وهي مبتدأ، أو خبر، أو فاعل، أو نائبه، أو شبيه به

[1]– المرجع نفسه، ص70.

[2]– إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1951، ص208.

لفظا.وأصلها المبتدأ، أو الفاعل، أو كلاهما أصل. و النصب للفضلة وهي:مفعول مطلق، أو مقيد، أو مستثنى، أو حال أو تمييز، أو مشبه بالمفعول به، و الجر لما بين العمدة والفضلة،وهو المضاف إليه.وألحق من العمدة بالفضلات المنصوب في باب: كان، و إن، ولا»[1] فالرفع يدل على الفاعلية أو العمدة، و النصب يدل على المفعولية، و الجر على الإضافة.

و لعل ما يدل على اتفاق النحاة في هذا الموضوع قول "**ابن الأنباري**": «أجمعنا على أن المنصوب فضلة في الجملة، بخلاف المرفوع»[2]، فقد كان اتفاق أغلب النحاة القدامى على علامتي الرفع و النصب، فالرفع للعمدة و النصب للفضلة.

معاني علامات الإعراب عند المحدثين:

وعلى رأس هؤلاء المحدثين نجد"**إبراهيم مصطفى**" الذي ألغى الفتحة و اكتفى بالضمة والكسرة، بدليل أن الفتحة هي أخف الحركات، أما معاني هذه الحركات فيقول عنها:«أما الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد بها أن يسند إليها و يتحدث عنها.وأما الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها»[3]، فبين"**إبراهيم مصطفى**" دلالة الحركات الإعرابية ملغيا الفتحة ويراها أنها«ليست علامة إعرابية و لا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامية»[4]، فساوى بين الفتحة في اللغة العربية و السكون في اللغة العامية، معتبرا أن«للإعراب

---

[1]- أبو عبد الله محمد بن جمال الدين بن مالك، شرح التسهيل، تح.عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة و النشر والتوزيع و الإعلان، الجيزة، ط.1، 1990، ج.1، ص264، 265.

[2]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، تح.محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، 1997، ج2، ص623.

[3]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص50.

[4]- المرجع نفسه، ص50.

الضمة و الكسرة فقط»[1]، فقد سلك "**إبراهيم مصطفى**" منهجا مغايرا لما كان سائدا عند القدماء، و توصل إلى نتائج تختلف كثيرا عن نتائجهم؛ ثم فصل في كل علامة على حدا.

أ. الضمة علم الإسناد:فهي في نظره تختص بالمسند إليه فجمعها في "المبتدأ و الفاعل و نائب الفاعل و المنادى و اسم إن" ؛ فوجهنا نظرنا إلى ما تحدث عنه حول المبتدأ و الفاعل و نائب الفاعل حيث جمع بينهم على أنهم نوع واحد متماثل الأحكام لا يجب التفريق بينهم، و رأى «في أحكامها من الاتفاق و التماثل ما يوجب أن تكون بابا واحدا يعفينا من تشقق الكلام و تكثير الكلام»[2]، فيفضل الجمع بين المبتدأ و الفاعل و نائب الفاعل في باب واحد لتفادي كثرة الأبواب و الابتعاد عن فهم الأساليب العربية.

فيرى النحاة أن الفرق بين الفاعل و المبتدأ هو أن«الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل، لا يتقدمه بحال.أما المبتدأ فإن أصله التقديم، وربما جاء متأخرا، فللمبتدأ من الحرية في الجملة ما ليس للفاعل»[3] فهذا الحكم و التفريق بين المبتدأ و الفاعل لا أثر له في الكلام في رأيه، فهم يرفقون بين المبتدأ و الخبر في أن المبتدأ قد يحذف في حين الفاعل لا يجوز حذفه.

ب . الكسرة عَلَمُ الإضافة: وهي علامة تدل على أن الاسم أُضيف إليه كلام آخر«سواء كانت الإضافة بلا أداة، كمطر السماء، و خصب الأرض؛ أو بأداة، كمطر من السماء، و خصب في الأرض»[4]؛ فالكسرة لا تكون إلا فيما هو مضاف إليه أو تابع له كالنعت وغيرها، وقد اتبع "**إبراهيم مصطفى**"آراء النحاة القدامى مستدلا بآرائهم معتبرا هذا الباب من أكثر الأبواب شيوعا في الكلام، فالكسرة حركة تستعمل في كثير من المواضع، وعلى «النحاة أن يدرسوها درسا واسعا مفصلا، دقيقا

[1]- المرجع نفسه، ص50.
[2]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص54.
[3]- المرجع نفسه، ص55.
[4]- المرجع نفسه، ص72.

عميقا، لا ليبينوا أثرها في اللفظ، وحكمها في الإعراب، بل ليعرفوا سبيلها في البيان، و أثرها في تصوير المعاني»[1]، فالكسرة كثيرة الاستعمال في مواقع شتى و بها تتوسع العربية، فوجب على النحاة عدم إهمالها، و معرفة التصرف فيها.

ج . الفتحة ليست علامة إعراب:فالفتحة ليست كالضمة ولا كالكسرة، فهي عند "**إبراهيم مصطفى**"ليست بعلم إعراب؛ وإنما يعتبرها حركة خفيفة تقابل السكون عي اللغة العامية، فهي الحركة التي يحب أن يقف عليها العرب في آخر كلامهم، «فخفة الفتحة في النطق، و امتيازها في ذلك على أختيها: الضمة و الكسرة، أمر جلي، يؤيده البرهان من كل وجه»[2]؛ وربما اعتمد"**إبراهيم مصطفى**" في دراسته لهذه العلامة على رأي بعض علماء اللغة أمثال"**ابن جني**" الذي يقول في كتابه الخصائص:«ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء، منها أن كل واحد منهما يهرب إليه مما هو أثقل منه...أفلا تراهم كيف سووا بين الفتحة و السكون في العدول عن الضمة و الكسرة إليهما»[3].

ولكن رغم هذا إلا أن علماء اللغة المحدثين عابوا على "**إبراهيم مصطفى**" كثيرا معتبرين أن الفتحة علامة إعرابية لأن السكون هو الأخر علامة إعرابية في اللغة العربية.

أما "**مهدي المخزومي**" فقد جاء برأي مشابه "**لإبراهيم مصطفى**"؛ مخالفا له في معنى الفتحة فيقول: «إن العربية كانت قد اتخذت من الضمة علامة لكون الكلمة مسندا إليه، أو صفة للمسند إليه، ومن الكسرة علامة لكونها مضافا إليه، أو تابعة للمضاف إليه، ومن الفتحة علامة

[1]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص77.

[2]– المرجع نفسه، ص81.

[3]– أبو الفتح بن جني، الخصائص، المرجع السابق، ص59.

لكونها ليست بمسند إليه، ولا بمضاف إليه، ولكن الكلمة المفتوحة جزء مهم في الجملة يؤدي وظيفة لغوية مهمة أيضا»[1].

اتبع **مهدي المخزومي** ما جاء به **إبراهيم مصطفى** مضيفا أهمية الفتحة في الدراسة اللغوية و دلالتها على معنى معين، وجب إعطاؤها قدرا من الاهتمام.

وبالتالي لا يمكننا حصر عدد القائلين بإلغاء الإعراب لأنهم كانوا يرونه السبب الحقيقي وراء صعوبة النحو وتعقيده؛«باعتباره أبرز ظاهرة في اللغة العربية يحملونها صعوبة النحو ونفور الطلبة من تعلمه ، لذا نجد أن معظم الداعين إلى إلغائه من غير المتخصصين بالعربية والنحو فلم يبحثوا في أهميته ولا في أهمية معانيه»[2] وهذا لأنه ظاهرة قديمة تميزت بها اللغة العربية فجاءت معظم آرائهم محدودة كدعوتهم، إلى حذف المثنى من العربية وصرف الممنوع من الصرف وغيرها من المقترحات التي تدل على عدم تخصصهم بالعربية وعدم معرفتهم بطبيعتها ولا بطبيعة القوانين والقواعد التي تحكمها

[1]– مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط.2، 1986 ص68.

[2]– حسن منديل حسن العكيلي، محاولات التيسير النحوي الحديثة، المرجع السابق، ص38.

الفصل الثاني: قضايا ومباحث في كتاب إحياء النحو

- المبحث الأول: الدرس النحوي و مدى إحاطته بأساليب الكلام.
- المبحث الثاني: إشكاليات نظرية العامل.
- المبحث الثالث: الطرح البديل في كتاب إحياء النحو.

المبحث الأول: الدرس النحوي و مدى إحاطته بكل أساليب الكلام.

إن الاهتمام الكبير بالإعراب و قواعده و العلامات الإعرابية ومعانيها، قد «صرفهم عن درس ما سوى الإعراب مما في العربية من قواعد لربط الكلام و تأليف الجمل.»[100]، فالنحو ليس محصورا في الإعراب فقط بل يشمل قواعد ربط الكلام و تأليفها من تقديم و تأخير وحذف وغيرها.

فاشتغال النحاة بالنحو و بكتاب سيبويه أدى إلى إهمال باب من أبواب اللغة العربية، فبدا لبعض النحاة دراسة هذا الباب و التعمق فيه، « فألف"**أبو عبيدة معمر بن المثنى**"المتوفى سنة "208هـ"كتابا في"**مجاز القرآن**"، حاول أن يبين ما في الجملة العربية من تقديم أو تأخير أو حذف أو غيرها، و كان باب من النحو جديرا أن يفتح»[101] ؛ابتعد"**أبو عبيدة**" كثيرا عما كان عليه القدماء، حيث درس معاني النحو وابتعد عن الإعراب.

ومن هنا يحسن بنا أن نقف وقفة قصيرة أمام مجهود أبي عبيدة في كتابه "مجاز القرآن" لاعتبارات كثيرة أحدها أنه أول دراسة تصلنا في هذا الميدان اللغوي، وثانيهما أنه يعتبر مرحلة أولية من مراحل تطور النقد و الدراسات البيانية لأسلوب القرآن و في تطور الأدب عامة، وثالثها أن هذا الكتاب كان مرجعا لكثير من الدراسات اللغوية والأدبية في القرنين الثاني والثالث هجري، ولا يصح إغفال إنتاجه في دراسة متعلقة بالقرآن الكريم.[102]

أبان أبو عبيدة عن سببين لتأليفه للمجاز هما:

---

[100]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص11.

[101]– المرجع نفسه، ص11.

[102]– ينظر، عبد الرحمان الشهري، ملتقى أهل التفسير وعلوم القرآن، المكتبة الشاملة، 2013، ص02.

أولا: أن الصحابة ومن بعدهم العرب يفهمون الخطاب العربي، فلم يحتاجوا إلى أن يسألوا عنه بخلاف من جاء بعدهم ممن هو في حاجة إلى معرفة هذا الخطاب العربي.

ثانيا: الرد على من يزعم أن في القرآن غير اللفظ العربي (المعرب)، وهذان السببان قد نص عليهما نصا واضحا في مقدمة المجاز، ويعتبر من أهم كتب الشواهد اللغوية في التفسير.

يقدم أبو عبيدة لكتابه بمقدمة لبحوث لغوية عامة في القرآن يبدؤها ببحث كلمة "قرآن"، وله رأي خاص في اشتقاق هذه الكلمة ينقله عنه متأخرون وهو قوله «أن القرآن نص عربي، وأن الذين سمعوه من الرسول ومن الصحابة لم يحتاجوا في فهمه إلى السؤال عن معانيه، لأنهم كانوا في غنى عن السؤال مدام القرآن جاريا على سنن العرب في أحاديثهم ومحاوراتهم»[103]، بمعنى أن القرآن الكريم يحمل كل مميزات الكلام العربي من تقديم، وتأخير، وحذف، وزيادة، وإضمار.

فكرة المجاز واستعمال اللفظ عند أبي عبيدة:

كان أبو عبيدة يدير لفظ "مجاز" على أمر في نفسه وأنه التزم فكرة بعينها كانت تشغل ذهنه فلم تكن هذه الكلمة تعبر عن مدلول كلمة تفسير، أو كلمة للمعنى بصفة مطلقة، وهذا لا ينفي إطلاقها أحيانا في ذلك المعنى؛ فكانت كلمة مجاز عند أبي عبيدة تعني التركيب الأصلي للجملة في اللغة العربية، أو هي«الطرق التي يسلكها القرآن في تعبيراته»[104]، فقد كان يقول"مجازه كذا"و"تفسيره كذا"و"غريبه"و"تقديره"و"تأويله" كلها بمعنى واحد، وهذا المعنى أعم بطبيعة الحال من المعنى الذي حدده علماء البلاغة لكلمة "المجاز" فيما بعد.

---

[103]– أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تعليق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج.1، ص16.

[104]– المرجع نفسه، ص19.

وقد شمل هذا الكتاب أكثر أبواب النحو العربي مثل: باب حذف نون من نوني المضارعة والوقاية، وباب رفع المصدر و حذف المبتدأ، زيادة كان في الكلام، الرفع على إضمار فعل أو الاستئناف بعد اسم إن....

. من مجاز المقدم و المؤخر:قوله تعالى:{... ❒◆✍⬧❷◆❽ ✄✍✍❀☞❻⬀🡐☙
⚖⬚✍✍✋⚘⬚⑨⬚⬚☪ ⬧⬚✉⚘❶⬧✄✎ 🕮❒☼❽⧫🕮♑⬂⬧☪✍✍
⬂⧫🖬■⑩⬂♑⬚✍✍ ✄✍✍🕮♑⬂☺⬚✍✍✎➚◆ ✄✍✍♎⬃✋⧫❾❒☠⇕
❒◆❻◆✇⧫💣⇕ ❒◆🕮❒☼✇⌛◆☞⧫💣⇕ ✌⚘♊ 🗏🡒✍♏⮚
⬚⬚❒⬃●❍ ✇⧫♑⚘⑩&🖰 ⮚⚘⮜{ [105] «أراد ربت واهتزت»[106] فتقدم الفعل "اهتزت" على "ربت".

. «من مجاز ما جاءت له معان غير واحدة مختلفة فتأولته الأئمة بلغاتها فجاءت معانيها على نوعين أو أكثر من ذلك»[107]، قال تعالى:{❒◆⬊⬚⑨⬚❒⬃✄☎ ⬉◆✍■❼🗐
❍⬚❷⬀⑩🖮 ♎⬧⑩⑨⚘❻⚘⇦×◆ ⮚⚘⌘⮜}[108] فقد اختلف الأئمة في تفسيرها فكان لها ثلاثة أوجه وهي القصد، والمنع، والغضب و الحقد.

. مجيء الكاف في معنى واو القسم في قوله تعالى: {✍⬚⬚☺⬚✍✍✎
🕮❒⌘⬃❷◆♉⚘⬚🖮⬚ ❻◆✇⑩🖮⬚ ✌⚘♊✍ ✇◆❹⬃✌⚘🖮⬚
✇⚘✍✍✍⬧🖭⬚♎⚖⮚ ❒◆☽⚘♌❒ ⬧❷⬚③☽☪✍✍ ✌♓⚘♊⌘

105– سورة الحج، الآية: 05.

106– أبو عبيدة، مجاز القرآن، المرجع السابق، ص12.

107– المرجع نفسه، ص13.

108– سورة القلم، الآية: 25.

﴿ ﴾[109]، أي: «و الذي أخرجك ربك»[110]، فجاءت الكاف بدلالة القسم وما بموضع الذي.

رغم كل ما حمله هذا الكتاب من كشف عن معاني المفردات و مجازها، إلا أنه لم ينل اهتمام النحاة و علماء العربية، بقدر ما نالته كتب النحو و الإعراب، التي درست أواخر الكلمات و دلالاتها، وهناك من عده كتابا في البلاغة لما جاء عليه اسم الكتاب، مفسرين كلمة"مجاز"على أنها مجاز بلاغي وهناك من فهمها بمعنى تفسير للقرآن، ففهمهم الخاطئ لكلمة "مجاز" و الضجة التي أحدثتها كتب النحو "كالكتاب" **لسيبويه** وغيرهم أنسى علماء العربية عظمة هذا الكتاب ف«ما كانت كلمة المجاز إلى ذلك العهد قد خصصت بمعناها الاصطلاحي في البلاغة، وما كان استعمال أبي عبيدة لها إلا مناظرة لكلمة النحو في عبارة غيره من علماء العربية، فإنهم سموا بحثهم النحو أي سبيل العرب في القول، واقتصروا منه على ما يمس آخر الكلمة»[111].

إذن كانت كلمة مجاز عند **أبي عبيدة** تعني النحو بمفهومه الواسع ليس أواخر الكلمات فحسب؛ بل هو«طريق التعبير، و تناول غير الإعراب من قوانين العبارة العربية، و لم يكثر ما أكثر **سيبويه** و جماعته، ولم يتعمق ما تعمقوا، ولا أحاط إحاطتهم»[112]؛ فلم تتجه عناية النحاة إلى شيء مما ذكره **أبو عبيدة** في كتابه، فالنحاة «كانوا قد شغلوا بسيبويه ونحوه، وفتنوا به كل الفتنة، حتى كان الإمام أبو عثمان المازني المتوفى سنة(247هـ) يقول:من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي»[113]؛ فأهمل كتاب"مجاز القرآن باعتباره كتابا في البلاغة، و اتجه نظر النحاة

---

[109]– سورة الأنفال، الآية: 05.

[110]– أبو عبيدة مجاز القرآن، المرجع السابق، ص240.

[111]– إبراهيم مصطفى،إحياء النحو، المرجع السابق، ص12.

[112]– المرجع نفسه، ص12.

[113]– المرجع نفسه، ص11.

إلى كتاب **سيبويه** و أمثاله، معتبرين هذا الكتاب من أضخم الكتب لا يمكن مقارنته بأي كتاب آخر.

وخلاصة القول أن كتاب "مجاز القرآن" كان خطوة في سبيل الكلام في طرق القول أو المجاز بمعناه العام، وقد حاول أن يكشف عن بعض ما جاء من ذلك في أسلوب القرآن مع مقارنته بما جاء في الأدب العربي، وساعد عليه محصوله اللغوي و الأدبي الغزير، فمجاز القرآن كتاب تمتزج فيه اللغة و البلاغة و النحو، وكذلك الأمر في تراثنا القديم، فأبو عبيدة لم يفعل أكثر من أنه سلك مسلك سابقيه من اللغويين من ربط النحو بالأساليب و التراكيب.

وممن سلك طريقا مغايرا في البحث اللغوي نجد"**عبد القاهر الجرجاني**"صاحب كتاب"**دلائل الإعجاز**" حيث اتخذ سبيلا في النحو غير الإعراب و علاماته و أواخر الكلمات«بين أن للكلام نظما، وأن رعاية هذا النظم وإتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، و أنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم لم يكن مفهماً معناه، ولا دالا على ما يراد منه»[114]، فالنحو عند **الجرجاني** هو نظم الكلام، و يعتبر أن الإعراب من الموضوعات اللغوية التي لا تحتاج إلى إعمال الفكر، فيتساوى فيه كل من أحسن العربية وعرف ألفاظها، معتبرا أن«العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم، و ليس هو مما يستنبط بالفكر، و يستعان عليه بالرؤية»[115]، فكل من يتقن اللغة العربية عليه أن يتقن الإعراب ويعرفه حق معرفة.

جاءت عناية الجرجاني بهذا الجانب عن وعي بأهمية هذا المستوى في دراسة النصوص وتحليلها، «بعد أن طغت قضية العامل والمعمول و العلة النحوية على الدراسات النحوية، فضلا عن إرادته الجادة في تحديد مصدر القدرة الإعجازية للقرآن في نظمه وخصائصه الأسلوبية، متأثرا بثقافته

---

[114]– إبراهيم مصطفى،إحياء النحو، المرجع السابق، ص16.

[115]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح.محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.5، 2004، ص395.

الواسعة في الدراسات الدينية و الكلامية واللغوية والأدبية التي أعانته على تذوق اللغة وفهم الأساليب و التغيرات فهما جديدا»[116]، مركزا على الجانب اللغوي المتمثل في "نظرية النظم" التي التقت فيها الأفكار النحوية بالبلاغية بعد أن تناثرت وتباعدت بين طيات الكتب اللغوية السابقة على الدلائل؛ فيحدد النظم ويجعله نقطة التقاء النحو بالبلاغة ومحورا يدور عليه الكتاب.

كتاب دلائل الإعجاز هو الآخر لم ينل اهتمام النحاة ف«لم يزيدوا به في أبحاثهم النحوية حرفا، ولا اهتدوا منه بشيء، و آخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر بيانا لرأيه، و تأدية لمذهبه، وجعلوه أصول علم من علوم البلاغة سموه"علم المعاني"وفصلوه عن النحو فصلا أزهق روح الفكرة، وذهب بنورها»[117]، فكان إهمال هذه الكتب القيمة نتيجة فهمهم الخاطئ لما تحويه هذه الكتب وتصنيفها ضمن كتب البلاغة.

يضرب لنا **عبد القاهر** مثالا في نظم الكلام فيقول:«وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب و فروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: "زيد منطلق" و "زيدٌ ينطلق"و"ينطلق زيدٌ"و منطلق زيدٌ"و"زيدٌ المنطلق" و "المنطلق زيدٌ" و "زيدٌ هو المنطلق" و"زيدٌ هو منطلق"»[118]، أدى تغير ترتيب المفردات إلى تغير في الدلالة، وهذا الأمر يوضح لنا الغرض من صياغة هذه الأمثلة ودلالتها النحوية.

النظم وعلاقته بعلم النحو:

[116]– دلخوش جار الله حسين، الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008، ص09.

[117]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص19.

[118]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ، المرجع السابق، ص81.

النظم عند **عبد القاهر الجرجاني** هو مجموعة العلاقات النحوية، كعلاقة المسند بالمسند إليه، و العلاقة السببية بين الفاعل و المفعول لأجله؛ فيقول:«وإذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو و على الوجوه و الفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الوجوه والفروق كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا نجد لها ازديادا بعدها»[119]، بمعنى أن النظم يكشف لنا عن المعاني والأغراض الكلامية، وذلك يكون حسب الموقع والاستعمال الذي ترد فيه المفردة.

ربط"**عبد القاهر**"بين نظرية النظم وعلم النحو فيقول: «واعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه و أصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها»[120]؛ فهناك علاقة بين نظرية النظم التي هي معرفة أصول النحو من تقديم وتأخير وتعريف و تنكير، وعلم النحو الذي هو تأليف الكلام و حسن صناعته.

فالنظم كما يراه **عبد القاهر الجرجاني** هو«نظم المعاني النحوية في نفس المتكلم لا بناء الكلمات في صورة جملة ويمكن فهم ذلك من عبارتين هما رأيه في الاقتباس الأول:"أن مدار أمر النظم على معاني النحو"، وفي الاقتباس الثاني"أنه لا معنى للنظم غير أن توفى معاني النحو فيما بين الكلم»[121]؛ فلا يمكن إنكار هذا التكامل بين النظم و النحو في الكشف عن المعاني ويؤكد الجرجاني هذه العلاقة في أكثر من موضع من كلامه فيقول:«واعلم أنه، وإن كانت الصورة في الذي أعدنا و أبدأنا فيه من أن لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم قد بلغت في الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصر غاية، وإلى أن تكون الزيادة عليه كالتكلف لما لا يحتاج إليه فإن النفس تنازع

[119]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص69.

[120]– المرجع نفسه، ص61.

[121]– تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، المرجع السابق، ص187.

إلى تتبع كل ضرب من الشبهة»[122]، فلا معنى للنظم غير الكشف عن المعاني النحوية وتتبعها، ومعرفة دلالتها.

وبالتالي فالعلاقة بين نظرية النظم و النحو العربي علاقة تكاملية، فكلاهما يكمل الآخر من أجل الفهم الصحيح للكلام ودلالة مفرداته، لأن جمالية العبارة اللغوية في نظمها وترتيبها وفق ما يتقبله الذهن، وهذه الخاصية موجودة في الكلام البليغ دون غيره.

وخلاصة القول أن **الجرجاني** قد تأثر بسابقيه من علماء العربية متفوقا عليهم بذوقه الذي يوضح فيه مزية الألفاظ التي لا ترجع إلى الألفاظ المجردة، ولا إلى المعاني العامة، أو المعاني اللغوية للألفاظ، وإنما ترجع إلى النظم، الذي هو توخي معاني النحو، فهو ترتيب الكلام حسب مضامينه ودلالته في النفس ترتيبا ينشأ عن معان إضافية كالإسناد؛ فالمتكلم ينظم أفكاره و يرتبها في ذهنه و ينسقها أولا في نفسه، ثم يأتي الدور على الألفاظ، فترتب حسب ترتيب الأفكار في الذهن و تنسيقها في العقل، فاللفظ يتبع المعنى في النظم؛ فبقدر ما يكون ترتيب الألفاظ وفق ترتيب المعاني في النفس تكون البراعة و يكون الحسن.[123]

ثنائية اللفظ والمعنى عند عبد القاهر الجرجاني: يعد عبد القاهر الجرجاني من أول البلاغيين الذين جمعوا بين اللفظ والمعنى ويؤكد العلاقة التلازمية بينهما سواء من حيث الخصائص والمميزات،

---

[122]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص370.

[123]– ينظر، بسيوني عبد الفتاح، دراسات بلاغية، مطبعة السعادة، القاهرة ، مصر، ط1، 1959 ، ص 51.

أو من حيث طريقة الصياغة اللغوية لذا نجده يقول: «إن الألفاظ إذا كانت أوعية المعاني ، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها ، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس وجب اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق».[124]

بمعنى أن ميزة المعاني تكمن في الأثر الذي تحدثه الألفاظ، فنجد المتكلم يعطي أهمية كبيرة لترتيب المعاني في نفسه، ثم يليها ترتيب الألفاظ، باعتبار أن كلاهما يساهم في عملية التبليغ والتواصل وهذا الأمر يوضح العلاقة القائمة بين اللفظ والمعنى سواء من حيث الصياغة أو من حيث الترتيب.

أهمية نظرية النظم:

- ✓ كانت أساسا منهجيا للكشف عن أسرار البلاغة.
- ✓ كانت ترتكز على مقتضيات علم النحو ومراعاة أصوله وقوانينه.
- ✓ الكشف عن العلاقة بين المتكلم وكلامه.
- ✓ الكشف عن علاقة المتكلم بالمتلقي .
- ✓ الدرس النحوي والبحث في أسباب الإعجاز يقوم على أساس المتلقي.[125]

[124]– دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، ص37.

[125]– ينظر، ابتسام أحمد حمدان، أسس نحوية و لغوية في التفكير البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، فصيلة محكمة، عدد3، 2010، ص25، 26، 27.

المبحث الثاني: إشكاليات نظرية العامل:

كثر الحديث قديما وحديثا حول قضية العامل، وقامت حولها دراسات تناولت النظرية وأسسها و أصولها ومشكلاتها و موقف النحاة منها، باعتبار أن أول ما عني به النحاة هو الإعراب، وهو الأثر الذي يجلبه العامل؛ فكانت فكرة العامل الأساس الذي قام عليه الدرس النحوي، فلكل معمول عامله ولا يجتمع عاملان على معمول واحد، فأخذت هذه النظرية حيزا كبيرا من درس النحاة وخلافاتهم، فهناك من تقبل هذه النظرية وعدها أساس الدرس النحوي، وهناك من اعتبرها من المشكلات التي أدت إلى تعقيد النحو ولابد من إلغائها و محاربتها.

1 . مفهوم العامل لغة واصطلاحا:

أ . مفهوم العامل لغة: العامل هو اسم الفاعل من الفعل "عمل"، وجاء في لسان العرب«العامل في العربية : ما عمل عملا ما، فرفع أو نصب أو جر، كالفعل والناصب و الجازم وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا، وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء أحدث فيه نوعا من الإعراب »[126].

ب . مفهوم العامل اصطلاحا :بدأت فكرة العامل منذ نشأة النحو العربي،«ويكاد يجمع المحدثون على أن سيبويه (ت 180هـ) أول من أنهج سبيل القول في العامل»[127].

يعرف الجرجاني العامل بقوله:«هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»[128]، فهو الكلمة الملفوظة أو المقدرة التي تؤثر في الكلمات من ناحية الشكل و الإعراب.

---

[126] ابن منظور، لسان العرب، المرجع السابق، المجلد العاشر، باب العين، ص284.

[127] عبد الحميد مصطفى السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق،المجلد 18، عدد(3+4)،2002، ص47.

وهو على نوعين«عامل لفظي، و عامل معنوي، ليروك أن بعض العامل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمر قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم»[129]، فقد قسمت العوامل إلى قسمين: لفظية، وأخرى معنوية.

فالعوامل اللفظية : هي الألفاظ المؤثرة فيما بعدها، وهو الأصل في الإعمال، «وتشمل الأفعال المتصرفة "كضرب"، وغير المتصرفة"كنعم و بئس"، والتامة والناقصة"ككان وأخواتها"، والمشتقات والمشبهات للأفعال" اسم الفاعل و اسم المفعول و المصدر و اسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل"، والأدوات التي تنصب المضارع أو تجزمه، وإن وأخواتها، وحروف الجر»[130]، ويكاد يجمع اللغويون على أن العامل اللفظي هو الأقوى والأصل، لأنه الأقوى وهو محسوس يدرك بالسمع.

أما المعنوية فهي عوامل تعرف بالعقل دون أن تلفظ، فهي لا تذكر في الترتيب، لكن لها أثر في الكلمة وهي: العامل في المبتدأ و الخبر، العامل في الفعل المضارع المرفوع، وهي أقل تأثيرا من العوامل اللفظية كونها غير محسوسة ولا ظاهرة.

وإذا ذكرنا العامل لابد من معرفة عنصرين آخرين هما: المعمول وهو ما يتغير آخره بتأثير العامل فيه،و العمل هو الإعراب و الأثر الحاصل في الجملة.

2 –الأسس التي انبنت عليها نظرية العامل:

---

[128]– الشريف الجرجاني، التعريفات، شرح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، ص148.

[129]– أبو الفتح بن جني، الخصائص، المرجع السابق، ص109.

[130]– رياض بن حسين الخوام، نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق،من منشورات مجمع اللغة العربية، 2014، ص35.

للعامل شروط و أحكام لا بد من توفرها في العامل حتى يتحقق عمله وهي كالتالي:

- كل علامة من علامات الإعراب فهي أثر لعامل، وإن لم يوجد وجب تقديره.

- لا يجتمع عاملان على معمول واحد، فإن طلب العاملان معمولا واحدا جعلوا لأحدهم العمل في اللفظ و الثاني في المعنى، وهو ما سمي باب التنازع.

- الأصل في العمل للأفعال فهي تعمل في الأسماء بالرفع و النصب.

- يكون الاسم عاملا إذا تحقق فيه شبه للفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر.

- الحرف لا يعمل في نوع من الكلمات.

- يعمل الحرف على موضعين مثل "لا" تحمل على "ليس"فتعمل عملها، وعلى "إن" فتعمل مثلها.

- الأصل في العامل التقدم على معموله.

- عدم الفصل بين العامل و المعمول خاصة في الحرف.

- العوامل في الأفعال أضعف من العوامل في الأسماء.

- يمكن أن تكون الكلمة عاملة و معمولة معا.

- للعامل ثلاث حالات: الإعمال، و التعليق، والإلغاء.

- كل جماعة تتشابه في العمل تكون أسرة واحدة، كباب إن و كان....[131]

3- موقف إبراهيم مصطفى من نظرية العامل:

[131]- ينظر، إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص (من 23إلى28).

يعد **إبراهيم مصطفى** من أول الداعين في العصر الحديث إلى هدم هذه النظرية وإخراجها من النحو ، وكان هدفه هو تخليص النحو العربي من هذه النظرية التي عقدت أو صعبت النحو، حيث اعتبر أن تخليص النحو من العامل قد يسير بالنحو إلى الطريق الصحيح بعد انحرافه، وأن النحاة بحرصهم على نظرية العامل «أضاعوا حكم النحو، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولا باتا، وكثروا من أوجه الكلام ومن احتماله لأنواع من الإعراب، يقدرون العامل رافعا فيرفعون، ويقدرونه ناصبا فينصبون، ولا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم»[132]، فالاهتمام الزائد بهذه النظرية أبعدهم عن معرفة حقيقة النحو وعظمته، فكل أبحاثهم كانت تصب في معنى واحد هو أن «الإعراب أثر يجلبه العامل فكل حركة من حركاته، وكل علامة من علاماته، إنما جيء تبعا لعامل في الجملة إن لم يكن مذكورا ملفوظا، فهو مقدر ملحوظ، ويطيلون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله، حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله»[133]؛ فنجد أن العامل هو أساس كل النحو، ولا وجود للنحو خارج هذه النظرية، فلم يبق له إلا تتبع هذه العوامل، أما **إبراهيم مصطفى** فيرى أن العامل في تغيير الحركات هو الأثر الذي يحدثه المتكلم وليس العامل.

فالعامل في نظر **إبراهيم مصطفى** نظرية مبنية على عمل لفظي قاصر عن الدلالة على المعاني، وهي ناشئة من تأثر النحاة بالفلسفة الكلامية، وقد اعتمد إبراهيم مصطفى في نقده لهذه النظرية مجموعة من النقاط نلخصها كالتالي:

. بحث النحاة عن العامل في الجملة فلم يجدوه، فأكثروا من التقدير من أجل تسوية مذهبهم، كقولهم: "رأيته زيدا" فيقدرون: "رأيت زيدا رأيته"، وفي قوله تعالى: 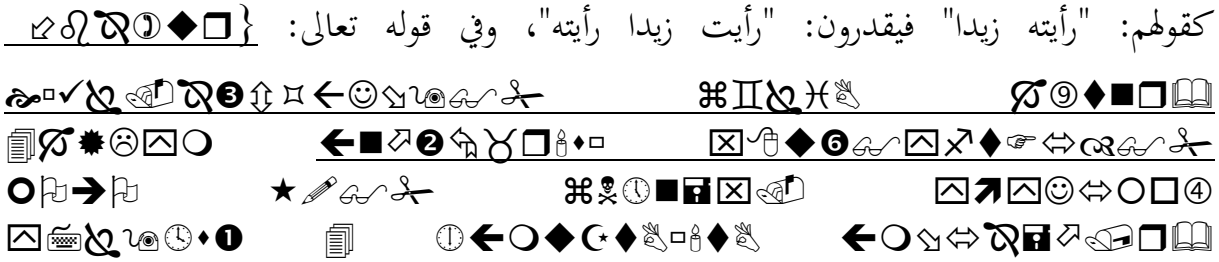

[132]– المرجع نفسه، ص36.

[133]– المرجع نفسه، ص22.

{[134] يقدرون:إن استجارك أحد من المشركين استجارك.

– إن حركات الإعراب عند النحاة لا أثر لها في المعنى ولا في تصوير المفهوم.

– إن النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاع مختلفة ذلك بترجيح النحاة الرفع على العطف مثل قولهم: كيف أنت و أخوك؟ يجوز فيه النصب على المفعولية أو الرفع على العطف .

– كثرة الخلاف في كل عامل، فلا تقرأ بابا من أبواب النحو إلا وقد بدئ بخصومة في عامل هذا الباب ما هو.

– أن النحاة لم يفوا في نظريتهم بكل حاجاتهم في الإعراب، لأنهم بعدما اشترطوا أن يكون العامل متكلما به أو مقدرا في الكلام اضطروا إلى الاعتراف بالعامل النحوي.[135]

4 . موقف القدماء من العامل:

محمد بن المستنير قطرب (206هـ): يعد قطرب من أول الذين هاجموا فكرة العامل، فهو يرى أن لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي، يقول الزجاجي:«قال قطرب: إنما أعربت العرب كلامها، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعدل الكلام»[136].

---

[134] – سورة التوبة، الآية: 6.

[135] – ينظر، إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص.(من34 إلى 40).

[136] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، المرجع السابق، ص70.

أبو الفتح بن جني(392هـ): لا يرفض نظرية العامل بشكل عام، إنما يرفضها كما جاءت عند سيبويه، إذ يقول:«فالعمل من الرفع و النصب و الجر و الجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهر آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ»[137]، فالعامل في نظره هو المتكلم الذي يحدث التغيير في الكلام.

السيوطي(338هـ):أقام السيوطي أغلب أبواب النحو في كتبه على نظرية العامل، بحيث نجده يذكر ما شذ في المسألة الواحدة ، ويمكن أن نذكر أمثلة منها قوله في تعليل قولهم « المبتدأ أصل المرفوعات،ووجهه أنه مبدوء به في الكلام وأنه عامل ومعمول ،والفاعل معمول لا غير».[138] بمعنى أن رافع المبتدأ معنوي وهو الذي بني عليه الابتداء ،ورافع الخبر هو المبتدأ، وهذا الأمر يوضح تجرده من العوامل اللفظية بصفة عامة.

ابن مضاء القرطبي(592هـ):يعتبر ابن مضاء القرطبي من أول الداعين إلى رفض نظرية العامل وتخليص النحو العربي منه، ويظهر ذلك جليا في كتابه الرد على النحاة، ويرى أنه يجب أن نستغني عن العوامل إن أردنا تيسير النحو وسهولته، سواء كانت هذه العوامل لفظية أم معنوية«فثار ابن مضاء ورأى أن النحاة يبالغون في إعطاء العامل قوة التصرف في العبارة العربية، وإن العمل في الحقيقة إنما هو للمتكلم، فهو الذي يرفع أو ينصب أو يخفض بحسب المعاني التي يريدها»[139]، ويوضح ابن مضاء أن العوامل لا يقبل بها عقل أو شرع، لأنها لا تعتمد على حق ولا على واقع، فنجد النحاة يبالغون بقولهم إن علامات الإعراب هي آثار حقيقية للعوامل.وكان دليله على فساد هذه النظرية هو باب التنازع، وقد أقام فكرة هدم العامل على مبدأ أساسي هو التيسير و التبسيط باعتبارها نظرية لا

---

[137] – أبو الفتح بن جني، الخصائص، المرجع السابق، ص110.

[138]– خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل للنشر و التوزيع، أربد، الأردن، ط3، 2001،ص301.

[139] المرجع نفسه، ص317.

تهدم النحو، بل تسهله. فهي تأتي بأساليب وصيغ لا تقبلها العربية وترفض أساليب أخرى، فهي لا تساهم على فهم اللغة العربية.

«فالبيت الشعري المشهور **للفرزدق**:

ما أنتَ بالحكمِ التُرْضى حُكومَتُه ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِّ و الجَدَلِ

في هذا البيت وضح لنا مدى فساد نظرية العامل، لأن دخول اللام على الفعل المضارع لا يجوز وهو خطأ، لكن النحاة و نظرا لرأيهم المسبق واعتبار هذا البيت من عصر الاحتجاج لم يستطيعوا تخطئة الشاعر بل خرجوه على الشذوذ تارة، وعلى الضرورة القبيحة أخرى»[140]، بمعنى أن هذا الأمر يؤدي إلى كثرة التخريجات، لأن هذه النظرية تكثر من التأويلات وتعدد احتمالات التوجيه فأحيانا تحمل اللفظة على أوجه الإعراب المختلفة، وذلك حسب دور العامل فيها.

أبو حيان التوحيدي(654هـ): يعتبر من أكثر النحاة القائلين بالعامل والأخذ به، لذا نجد أن معظم النحاة يعتمدون عليه في مسائل ومواضع نحوية مختلفة،وذلك لما يحتمله من تقديرات وتأويلات ،ونجد أبو حيان لم يبد رأيه في العامل في أبواب كثيرة.

5 . موقف المحدثين من العامل:

إبراهيم السامرائي: نقد إبراهيم السامرائي نظرية العامل وعدها ضربا من التوهم، وأنها نظرية مستمدة من علوم أخرى وجربت في النحو العربي فكانت نتائجها لا تتصل بالعربية، بل كانت سببا في تدهورها و الهروب منها بدعوى الصعوبة و التعقيد؛ لأن هذه النظرية تمثل عاملا من عوامل الإعراب الذي تقتضيه علامة إعرابية مناسبة له، فهذه العلامة لا تكون خارج النظام اللغوي بل تستقر داخل

[140]– ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، دار الفكر، 1994، ص30.

البنية اللغوية سواء كانت ظاهرة أو مقدرة وبالتالي فالسبب الذي نتج عنه تباين علامات الإعراب هو العامل.

محمد عيد: وصف هذه النظرية بالاضطراب داعيا إلى التخلص منها ذلك أن فكرة العامل دخيلة على دراسة اللغة العربية، لذلك وجد النحاة فيها مجالا واسعا للتعمق وإعمال الفكر وهذا الأمر يقتصر على استيعاب اللغة، و الاضطراب يتضح من خلال الاتساق في البنية اللغوية وما يترتب عليه من علامة وهذا ما يفسر العلاقات الموجودة داخل الكلمات، ونجد **محمد عيد** يوافق **ابن مضاء القرطبي** في رفضه لنظرية العامل لأنها تعتمد على المنهج الوصفي، الذي يكتفي بوصف الظاهرة اللغوية والوقوف على الأبعاد السطحية لها إلا أن ذلك لا يكفي لأن الوقوف على هذه الأبعاد يقتضي دراسة البنية العميقة للكشف عن العناصر المشكلة لها وعلى هذا النحو :«لا يقتصر النحو في العرف الحديث على البحث في وسائل الإعراب ومشكلاته، وإنما عليه أن يأخذ في الحسبان أشياء مهمة كالموقعية و الارتباط الداخلي بين الوحدات المكونة للجملة أو العبارة»[141]؛ أي أن النحو يربط بين العناصر المشكلة للجملة ومدى تآلفها فيما بينها وذلك للكشف عن الهدف الرئيسي الذي يحقق عملية التواصل.

تمام حسان:هاجم نظرية العامل وعاب تعدده وكثرته، معتبرا أن العامل جعل النحو عسيرا حتى أننا نجده يقدم تفسيرا لعناصر التركيب ويؤكد أن التعليق هو الوحدة الأساسية في التحليل النحوي ويرى أن «فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية»[142]؛ بمعنى أن القرائن

[141]–عبد الله عنبر، النحو مفتاح بياني لاكتناه عالم التخفي النصي عبر مرايا التجلي، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد32، العدد1، 2005، ص15.

[142]– تمام حسان ،اللغة العربية معناها ومبناها،المرجع السابق، ص 189.

النحوية تفسر معاني الأبواب في السياق اللغوي، لأن تفسير العلاقات الدلالية يحدد عن طريق معاني النحو وهذا الأمر يكشف أهمية ترابط عناصر النص اللغوي مما يعقد الصلة بين المنحى الدلالي والنحوي للمفردة.

ونجد **تمام حسان** في رأي آخر يؤكد فيه أن العمل النحوي ليس خرافة لأن العلامة الإعرابية من أهم العناصر المكونة للنظام اللغوي، والتي بدورها تستند إلى العامل النحوي وينفي نظرية العامل بقوله «فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح وكان من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا، والمفعول مرفوعا لو أن المصادفة لم تجر على النحو الذي جرت عليه»[143]، لذا نجد العرب يعتمدون على نسق واحد في ضبط العلامة الإعرابية وهذا الأمر يوضح لنا أن الظاهرة اللغوية قبل أن تكون عرفا اجتماعيا كانت نظاما لغويا يرتبط بقدرة المتكلم، وهذا الأمر ينفي المصادفة العرفية للنظام اللغوي التي تحدث عنها **تمام حسان**.

شوقي ضيف : رفض نظرية العامل لأنها تصدر عن منهج وصفي يعتمد على وصف النظام اللغوي دون اللجوء إلى التقدير والتأويل، ويؤكد« أن النحوي يجب أن يركز على ما وجد في اللغة من عبارات وصيغ لا أن يفترض وجودها»[144]، وهو بذلك يعزل نظرية العامل عن حقائق اللغة وهذا ما يعترض مع واقع الظاهرة اللغوية التي تتضمن العامل اللفظي لتستبطن العامل المقدر لأن التقدير يشكل اكتمالا دلاليا تقوم عليه الظاهرة اللغوية، ويذهب **شوقي ضيف** مذهب **ابن مضاء القرطبي** في رفضه لنظرية العامل وكان الغرض من ذلك تيسير النحو وتبسيطه وتصنيف الأبواب تصنيفا جديدا، فنظرية العامل تستند إلى تماسك نصي يضمن ثبات التوجيه داخل النظام اللغوي.

---

[143]– المرجع نفسه، ص 53.

[144]–عبد الله عنبر، النحو مفتاح بياني لاكتناه عالم التخفي النصي عبر مرايا التجلي، المرجع السابق، ص17.

محمد حماسة: محمد حماسة هو الآخر يرفض نظرية العامل، معتبرا أن القرائن قادرة على أن تحل مكان العامل، سواء كانت لفظية أو معنوية، فهي تعوض العامل وكل ما لحقه من مشكلات في النحو العربي، ومن أجل الابتعاد عن هذه المشكلات وتيسير النحو وجب التخلي عن أبرز سبب لهذه المشكلات ألا وهو العامل، فإن كانت نظرية العامل نظرية شائكة ومعقدة ولها ما يعوضها، فالأولى التخلي عن كل ما هو عسير والبحث عن السهل اليسير؛ فالقرائن اللفظية و المعنوية كفيلة لوحدها أن تغطي ثغرة العامل.

مهدي المخزومي: يرى أنه إذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما عُقد عليها من أبواب كباب التنازع، والاشتغال، والقول بالإلغاء والتعليق، ويؤكد على ضرورة التخلي على هذه النظرية بقوله:«ولسنا من الذين يقولون بالعامل، و بأن النصب والرفع والجر آثار للعامل، يدل وجودها على وجود العامل لفظا أو تقديرا، ولذلك فإننا نرى في مثل قولهم: مكانك، ودونك، واليك، مما كان النحاة يعدونه اسم فعل ناب مناب الفعل لتضمنه معناه، إن هذه الظروف استعملت هنا لتؤدي الوظيفة اللغوية التي خصصت لها في الاستعمال»[145]، فاستعمل مهدي المخزومي مصطلحي "ملابسات الخطاب"، و"مناسبات القول" كبديل للعامل، مؤكدا على مجموعة من القرائن التي تنظم الجملة.

وفي الأخير يمكننا القول بأن نظرية العامل التي افترضها النحاة كتفسير للإعراب، وضبطوا بمقتضاها الوظائف النحوية المختلفة، كانت ملائمة لتفسير ظاهرة الإعراب، والوقوف على أهمية الحركات الإعرابية ودلالتها على المعنى، فنظرية العامل تساعد متعلمي النحو على فهم أسباب تغير علامات الإعراب من جملة إلى جملة أخرى، وهي كفيلة بتفسير الظواهر اللغوية.

لكن المبالغة في هذه النظرية والغلو فيها والاهتمام الزائد بها أدى إلى تعقدها ودعوة البعض إلى إهمالها، وأن هذه النظرية أفسدت النحو، وأن التخلي عنها من سبل التيسير في النحو العربي.

[145] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، المرجع السابق، ص208.

المبحث الثالث: الطرح البديل في كتاب إحياء النحو.

بعدما ثار **إبراهيم مصطفى** على نظرية النحو عند القدامى وما أدى إلى صعوبته، منتقدا آراءهم ومنهجهم في صياغة قواعد النحو للمتعلمين؛لذا نجده يبذل قصارى جهده لتبسيط النحو وتيسيره ،وهو لا يرى في كتب التيسير المؤلفة أي فائدة لذا قدم جملة من الآراء أو البدائل النحوية التي يراها مناسبة في تيسير النحو وتبسيطه، مؤكدا بأنها السبيل في الكشف عن الغموض واللبس

الذي طال النحو العربي، محاولا رصد الطريق للمتعلمين وإعادة الأصالة للتراث النحوي العربي، ومن خلال كتابه **إحياء النحو** يمكننا تلخيص الآراء البديلة التي جاء بها في كل قضية نحوية .

أولا. في مجال الإعراب وحركاته:

يرى إبراهيم مصطفى أن تيسير النحو يقتضي عدم الوقوف على الحرف الأخير من الكلمة، أو ما يسمى بالإعراب و البناء، وإنما يجب أن تدرس أحكام نظم الكلام و كيفية تأليفه، كطرق الإثبات و النفي و التأكيد و التقديم و التأخير، للكشف عن خصائص و مميزات أساليب الكلام.

كما يرى في الحركات الإعرابية أنها دوال على معاني وليست كما زعم النحاة أثر يجلبه العامل، وأنه من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني، ولو لم تكن الحركات الإعرابية بهذه الأهمية لما رأينا العرب يلتزمون بها، وهي تختلف باختلاف موضع الكلمة من جملة إلى جملة أخرى؛ وقد سبق أن تحدثنا عن معاني الحركات الإعرابية ودلالاتها في كتاب **إحياء النحو**.

. **الضمة:** اعتبر الضمة «علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها»[146]، فموضع الضمة هو المسند إليه (المبتدأ، الفاعل، ونائب الفاعل) وبهذا فإن كل مرفوع هو مسند إليه متحدث عنه.

بما أن الضمة علم الإسناد فلا بد من التوحيد بين المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل لأن حكمها الرفع فإذا«تتبعنا أحكام هذه الأبواب لم نر ما يدعو إلى تفريقها، ورأينا في أحكامها من الاتفاق والتماثل

[146]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص50.

ما يوجب أن يكون بابا واحدا يعفينا من تشقيق الكلام وتكثير الأقسام»[147]، فهذا التوحيد في رأيه يغني عن كثرة الأقسام، ويقرب القواعد النحوية إلى فهم المتعلمين، ويأتي بمثال لتماثل الفاعل و المبتدأ فيقول: «فإنك تقول ظهر الحق و الحق ظهر، تقدم المبتدأ أو تأخره، وكلا الكلامين عربي سائغ مقبول عند النحاة جميعا»[148]، فإن تقدمت لفظة "الحق" أم تأخرت فلها نفس المعنى ولا يتغير معناها بتغير موقعها في الجملة.

أقصى **إبراهيم مصطفى** المنادى ومنصوب "إن" من باب الإسناد، فالمنادى «ليس بمسند إليه ولا بمضاف، فحقه النصب على الأصل الذي قررناه »[149]، فالأرجح أن نقول بالبناء على الضم هنا، فسبب ضمه هو أن «المنادى المعين أو المعرف يمنع التنوين لتعيينه، فإذا بقي للاسم بعد حذف التنوين حكمه هو النصب، اشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم، لأنها تقلب في باب النداء ألفا»[150]، فبعد حذف ياء المتكلم تبقى الحركة الإعرابية (الفتحة) دالة عليها، فابتعدوا عن النصب الذي يشبه المضاف إلى ياء المتكلم، وعن الجر الذي يشبه المضاف إليه، متجهين إلى الرفع الذي لا شبيه له.

أما اسم "إن" فيعتبره مسندا إليه، فالمسند إليه حقه الرفع، غير أنه عرف عند العرب منصوبا، «ونعلم من أسلوب العرب أن الأداة إذا دخلت على الضمير مال حسهم اللغوي إلى أن يصلوا بينهما، فيستبدلون بضمير الرفع ضمير النصب، لأن ضمير الرفع لا يوصل إلا بالفعل، ولأن الضمير المتصل أكثر في لسانهم، وهم أحب استعمالا له من المنفصل»[151]، فالأداة إذا دخلت على الضمير وجب الربط بينهما، فخصصوا ضمير الرفع للفعل، وضمير النصب للاسم، فكان استعمالهم للضمير المتصل

---

[147]– المرجع نفسه، ص54.

[148]– المرجع نفسه، ص55.

[149]– المرجع نفسه، ص61.

[150]– المرجع نفسه، ص62.

[151]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص68.

أكثر، خاصة في القرآن الكريم مثل: إنا، إني، إنك، إنه، فأعطوا حكم رفع الضمير المتصل إلى ما هو منفصل.

فيوظف أدلة من القرآن الكريم والحديث الشريف وأشعار العرب:

- فمن القرآن قوله تعالى: {

ورد [152]}

اسم إن في هذه الآية مرفوعا.

وقوله أيضا: {

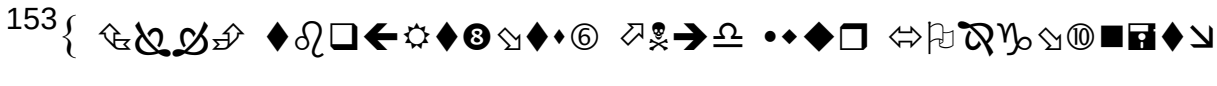

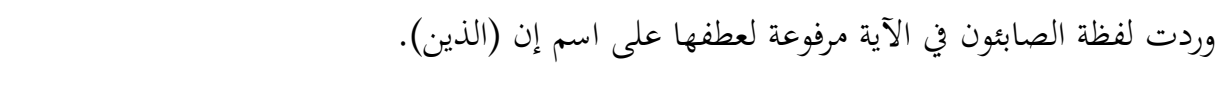

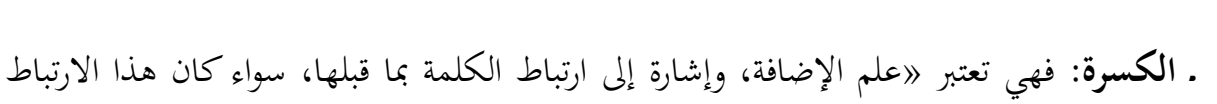

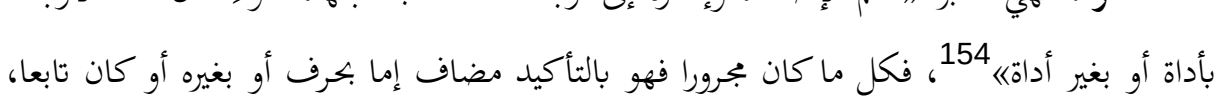

ووردت لفظة الصابئون في الآية مرفوعة لعطفها على اسم إن (الذين).

. الكسرة: فهي تعتبر «علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة»[154]، فكل ما كان مجرورا فهو بالتأكيد مضاف إما بحرف أو بغيره أو كان تابعا، وهو لا يخالف في هذا رأي النحاة، فباب الإضافة كثير الاستعمال في العديد من المواضع، لذا نجدها بكثرة في كلام النحاة لما تبينه من أثر في تصوير المعاني وأثرها على الألفاظ مما أكسبت اللغة العربية

[152]– سورة طه، الآية: 63.

[153]– سورة المائدة، الآية: 69.

[154]– المرجع السابق، ص50.

مرونة وقدرة على التصوير النحوي واللغوي،إلا أننا نجد النحاة قد أهملوا جانبها في (تصوير المعاني) وبهذا ينهي مبحثه هذا.

يؤكد على أن الضمة و الكسرة لا تخرج عن الدلالة عن هذه المعاني، وهما ليستا أثرا لعامل، فهما من عمل المتكلم.

– الفتحة: أهمل إبراهيم مصطفى دور الفتحة في الدلالة على المعنى، فهي «ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء »[155]، فاعتبر الفتحة مجرد حركة خفيفة استعملها العرب للوقوف على آخر الكلمة، مقارنا إياها بالسكون في العامية، معتمدا في ذلك على طبيعة النطق وسهولتها، وعلى كثرة تداولها في العربية فهي لا تكلف الناطق بها إلا إرسال النفس حرا ،على غرار ما هو الحال في كل من الضمة والكسرة وقد وصل به القول بأنها أخف من السكون فإهماله لدلالة الفتحة لا يبدو منسجما مع المنهج العلمي باعتباره اعتمد على مبدأ الاستقراء في كتابه.

ثانيا– في مجال بناء الجملة:

درس الجملة العربية وما تحتويه من تقديم وتأخير وحذف وغيرها، مشيرا إلى أن النحاة أهملوا دراسة بعض الكتب النحوية ككتابي "دلائل الإعجاز" و"مجاز القرآن" لصاحبيهما "عبد القاهر الجرجاني" و "أبو عبيدة" على التوالي، باعتبارهما كتابين نحويين أكثر منهما بلاغيين على عكس ما رآه النحاة الذين أكبوا على دراسة كتاب سيبويه والنهل منه.

ثالثا– العلامات الفرعية للإعراب: يقسم النحاة العلامات الإعرابية إلى قسمين: أصلية وفرعية، إلا أننا نجد إبراهيم مصطفى لا يعترف بوجود علامات فرعية وقد بين ذلك في عدة مواضع نذكر منها :

[155]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص50.

– **في الأسماء الخمسة:** يرى أن هذه الأسماء معربة بالحركات، فما حدث فيها «إنما مدت كل حركة فنشأ عنها لينها، وسبب ذلك أن كلمتي "ذو" و "فو" وضعتا على حرف واحد، وبقية كلمات الباب وضعت على حرفين»[156]، يرى أن هذا المد ناتج عن مجانسة هذه الحروف (الألف، الواو، والياء) للحركات الإعرابية (الفتحة، الضمة، والكسرة)، وسبب هذا المد أن بعض هذه الكلمات بنيت على حرف واحد (فو و ذو)، وطبيعته الصوتية ضعيفة في النطق قليلة الاستعمال، أما البقية فبنيت على حرفين (أبو، أخو، حمو)، فإذا ما أُضيف لها حرف كالتنوين أو "ال" أُعربت بالحركات مثل: أبٌ و أخٌ و الأبُ و الأخُ، «ويستأنس لذلك بأن ما ينون من هذه الكلمات أو يوصل ب"ال" يعرب بالحركات من غير لين بعدها»[157]، فوجود الألف و اللام و التنوين زاد من حجم الكلمة ما جعل النحاة يستغنون عن حروف المد، فإذا ما حذفت هذه الإضافات عادت الألف وقالوا: "لا أبا لك" و "لا أخا لك"«ورووا:

أهدموا بيتَكَ لا أبًا لكَا وزعموا أنَكَ لا أخًا لكَا

فاضطرب النحاة، لأنهم لا يرون إعراب الأسماء الخمسة بالحروف، إلا حين تكون مضافة»[158]، فهو يرى أن الأسماء الخمسة لا تعرب بالحروف إلا حين تكون مضافة.

– **في جمع المذكر السالم:** ويرى في هذا الباب أن الأمر هين فيقول :«فإن الضمة فيه علم الرفع والواو إشباع ،والكسرة علم الجر والياء إشباع ؛ وأغفل الفتح لأنه ليس بإعراب»[159]، وهنا نجد إبراهيم مصطفى يكتفي بعلامتي الرفع والجر، ويهمل الفتح لأنه ليس بإعراب، معتبرا الواو و الياء

[156]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص109.

[157]–عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، المرجع السابق، ص110.

[158]–إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص110.

[159] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص111.

إشباعا، وذلك ما يقابله في جمع المؤنث السالم الذي يرفع بالضمة و يجر بالكسرة والذي أغفل فيه الفتح أيضا وهنا كانت المماثلة في الإعراب.

– **في ما لا ينصرف**: أعرب النحاة الممنوع من الصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة، «وإنما الذي كان؛ أن هذا الاسم لما حرم التنوين، أشبه ـ في حال الكسر ـ المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه، وحذفها كثير جدا في لغة العرب»[160]، فالفتحة لم تنب عن الكسرة إنما هذا الاسم شبه بالمضاف إلى ياء المتكلم الذي حذفت ياؤه، وقد عد القول ببناء ما لا ينصرف قولا وجيها لما يرى فيه من تأييد لرأيه.

– **في المثنى**: لم يعتبر المثنى ضمن نظريته القائلة بأن الفتحة ليست علامة إعرابية، «فليس يقدح شذوذ المثنى في أمر تقرر في سائر العربية واستقام في كل أبوابها»[161]، فاعتبر المثنى مسألة شاذة، فعد هذا الباب بابا غريبا، إذ يذكر فيه المؤنث، ويؤنث فيه المذكر.

رابعا – التوابع: التابع عند النحاة هو ما شارك ما قبله في الإعراب مطلقا، ويسمون اللفظ الثاني من المتماثلين تابعا، و الأول متبوعا، والتوابع عندهم خمسة:النعت، والتوكيد، والبدل، و عطف البيان، و عطف النسق.

– **العطف**: يرى إبراهيم مصطفى أن العطف ليس له إعراب خاص و ليس من التوابع «ولم يكن الأول أحق بهذا النوع من الإعراب، و لا الثاني محمولا عليه؛ كلا الاسمين متحدث عنه، وكلاهما له إعراب المتحدث عنه»[162]، لأن الأول شريك الثاني فلازمه في كل حالاته الإعرابية من رفع و نصب وجر.

---

[160] – المرجع نفسه، ص112.

[161] – المرجع نفسه ، ص113.

[162] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص115.

يدعو إلى دراسة أدوات العطف وأثرها في الإعراب، لما لها من أهمية في الكشف عن أسرار العربية من بيان وتصوير، وهذا الأمر الذي جعل النحاة يفردون له بابا خاصا في النحو متأثرين بنظرية العامل.

– **بقية التوابع**: أما بقية التوابع بعد العطف فهي نوعان يختلفان في أداء المعنى وفي حكم اللفظ وهما:

– الأول: وهو أن تكون الكلمة الثانية مكملة للأولى أي متممة للمعنى الذي لا يكتمل إلا بوجودهما معا فإذا قلنا «استشر عاقلا نصيحا، ليس المستشار، أو من رغبت في أن يستشار، إلا ما أفهمت بالكلمتين "عاقلا نصيحا"»[163]، فهذه التبعية تكون في مختلف الأحوال من إعراب و تعريف وتنكير و النوع و العدد.

– الثاني: لا تكون فيه الكلمة الثانية مكملة للأولى، بل تكون الكلمة الأولى مستقلة دالة على معنى معين، أما الثانية فإنها تدل على المعنى الأول للكلمة مع مزيد من الإيضاح و البيان، فيمكننا فهم المعنى عند الوقوف على الكلمة الأولى دون الثانية، فإذا جمعنا الكلمتين أفدنا التأكيد، كقول: «زارني محمد أبو عبد الله، ولقيت القوم أكثرهم أو كلهم، تقول زارني محمد، أو زارني أبو عبد الله، والمعنى فيهما واحد، وتضم الاسمين معا، فتقول زارني محمد أبو عبد الله، فهو المعنى الأول زدته بيانا أو تأكيدا»[164] ،وهذا النوع من التوابع يحتوي على أقسام سماها النحاة إما بدلا، أو توكيدا، أو عطف بيان، فتتفق فيه الكلمتان في الإعراب، ولا يلزم الاتفاق في التعريف و التنكير.

– **النعت السببي**: يرى أنه ليس من التوابع، وأنه منفصل عما قبله من ناحية الإعراب، إلا إذا وافقه في التعريف و التنكير فإنه يلحقه في الإعراب من باب المجاورة «رأيت فتًى باكية عليه أمه، والظاهر في هذا النوع لا يرتبط بسابقه ارتباط النعت على ما بينا من قبل، وأسلوب الكلام أن تقوم

---

[163] –المرجع نفسه، ص118.

[164]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص120.

في المثل: رأيتُ فتًى باكيةٌ عليه أمه، ترفع و الرفع هو وجه الكلام، من حيث كان البكاء وصفا للأم وحديثا عنها»[165]، فالكلمة توافق ما قبلها في الإعراب لمجاورتها لها، وهنا نجد أن **إبراهيم مصطفى** قد خالف النحاة في هذه المسألة.

– **الخبر**: فهو عنده من أهم التوابع و الأولى أن يذكر في باب التوابع إذ «قال نحاة الكوفة : إن الخبر إذا خالف المبتدأ ولم يكن وصفا له، ويسمونه النصب على الخلاف، تقول: زيدٌ أمامَك فإذا لم يكن بيانا للمكان، بل كان وصفا للأول»[166]، أرادوا أ ن الكلمة هي عين الأولى ووصفا لها إذا وافقتها في الإعراب و التأنيث و التذكير.

خطأ **إبراهيم مصطفى** النحاة في امتناعهم بالقول بالإتباع في باب الخبر، وعلتهم في ذلك أن المبتدأ يكون مرفوعا و الخبر منصوبا في كان «وليس التفسير على ما تصوروا، فإن المتحدث عنه هو الذي سموه اسم كان، والمتحدث به أو الخبر، هو "كان قائما" فليس "قائما" بخبر يلزم أن يتبع المبتدأ في إعرابه»[167]، وأنكروا أيضا الإتباع في باب إن لأن مبتدأها منصوب و خبرها مرفوع.

خامسا – مواضع أجاز النحاة فيها وجهين من الإعراب: هناك بعض الأبواب التي أجاز النحاة فيها وجهين من الإعراب، مرجحين أحدهما عن الآخر، «ولا يجيز أن يكون الكلام وجهان من الإعراب يلابس المتكلم أيهما شاء. فمتى ثبت أن للحركة أثرا في تصوير المعنى تجتلب لتحقيقه»[168]، فكل اختلاف في الحركة يؤدي إلى اختلاف في المعنى الذي يقصده المتكلم، و بالتالي يختلف الإعراب تبعا له.

---

[165]– المرجع نفسه،ص124،125.

[166]– المرجع نفسه، ص127.

[167]– المرجع نفسه، ص127.

[168] –إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص129،130.

1-باب "لا": فالنحاة يجعلون للاسم بعد "لا" أنواعا مختلفة من الإعراب:

1- يجعلونها عاملة عمل "ليس"، فيرفع بعدها الاسم وينصب الخبر مثل:قول الشاعر:

مَنْ صَدَّ عن نِيرانِها فَأنا ابن قيسٍ لا براحُ

2- تعمل عمل "إن" فينصب الاسم بعدها غير منون ويرفع الخبر مثل: قوله تعالى: { [illegible] }[169]

3- وردت مهملة فيرفع بعدها المبتدأ و الخبر مثل: { [illegible] }[170]

فمثلا: "لا حول ولا قوة إلا بالله" يجيزون فيها خمسة أوجه من الإعراب.[171]

أ- استعمال "لا" مع الفعل: نجدها تستعمل مع الفعل أكثر من الاسم، وتكون إما ناهية أو نافية:

أما الناهية: فتدخل على الفعل المضارع، فتعمل فيه الجزم «وتجعله في باب الأمر أكثر تصرفا من فعل الأمر نفسه، ألا تراك تقول:"اقرأ"، فإذا أردت النهي قلت: "لا تقرأ"، ولم يكن لك من سبيل إلى استعمال صيغة الأمر، على أن تقول في المضارع" لتقرأ" و" لا تقرأ" تأمر به وتنهى»[172]، بمعنى أن تكون صيغة الأمر بغرض النهي عن فعل أمر ما.

---

[169] -سورة البقرة، الآية:02.

[170] -سورة يونس، الآية: 62.

[171] -ينظر، المرجع السابق،130،131.

[172] - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص134،135.

والنافية: فتختص بالفعل المضارع ولا تكون في الفعل الماضي إلا إذا تكررت كقوله تعالى: {▫♦☒• 🕒❁⑨🅞🗊♦ ❐◆•• 🕒❁✍➹❼🗐 🡅🡇🡆🡄 }[173] وهي أكثر أنواع اللام استعمالا في الفعل المضارع، فإذا قلنا: «"لم يتكلم"، فالنفي للماضي، و"ما يتكلم" فالنفي للحال، و"لن يتكلم" فهو للمستقبل، فإذا قلت "لا يتكلم" كان النفي أوسع وأشمل»[174]، فهنا "لا" تحمل معنى التوسع و الشمول.

ب ـ استعمالها مع الاسم: فيكون استعمالها مع الاسم مثل استعمالها مع الفعل، فتكون «أما المفردة فلا تليها إلا نكرة مثل: { لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ لَا تَبۡدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ }[175] ويندر أن يجيء بعدها اسم جنس مثل: { هُوَ ٱلَّذِي يُصَوِّرُكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ كَيۡفَ يَشَآءُۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ }[176]»[177]، فإذا كانت مفردة ألزمها التنكير و عدم التنوين.

2- باب ظن: هي من الأفعال التي تنصب مفعولين وأصلهما المبتدأ و الخبر، وقد يعتريها الإلغاء و التعليق. فالإلغاء هو أن تهمل ولا تعمل النصب في مفعوليها «وذلك أنه قد يتأخر عن المعمولين؛ فنقول: "زيد ذاهب ظننت"، ويجوز إذن أن تنصب الاسمين و الفعل عامل، أو ترفعهما و الفعل ملغى»[178]، فظن في هذه الحالة تكون عاملة فتنصب الاسمين "زيدًا ذاهبًا ظننت"، وإذا ألغيت رفع الاسمان "زيدٌ ذاهبٌ ظننت"، أما إذا تقدم الفعل على الاسمين وجب الإعمال فيها فنقول: ظننتُ زيداً ذاهباً.

---

[173] –سورة القيامة، الآية: 31.

[174] –المرجع السابق، ص135.

[175] –سورة يونس، الآية: 64.

[176] –سورة آل عمران، الآية:6.

[177] –ينظر، المرجع السابق، ص137،138.

[178] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق، ص145.

أما التعليق: هو تقدم الفعل على الاسمين مع وجود أدوات الصدارة التي تحجب ما قبلها، مثل "لام" الابتداء و "ما" و "إن" النافيتين.

3- باب الاشتغال: من بين أكثر الأبواب التي تردد النحاة في الحكم فيه بين النصب والرفع، كقولنا:«لقيت زيداً، فزيد منصوب، وهو مفعول "لقيت" كما أعرب النحاة؛ ولك أن تقدم "زيداً" لسبب ما من أغراض التقديم، فتقول: "زيدا لقيت"، أو "زيداً لقيته"، وهذا التركيب الأخير وحده هو موضع الاشتغال»[179]، الفعل في الجملة الأولى (لقيت زيداً) عمل النصب في الاسم، أما في الجملة الثانية (زيداً لقيته) فالفعل عمل النصب في الضمير فقدروا للاسم فعلا محذوفا عمل فيه النصب و تقدير الكلام (لقيتُ زيداً لقيته).

4 – باب المفعول معه: هو من الأبواب التي تنازع فيها النحاة بين الرفع و النصب، فالمفعول معه يكون في قولنا مثلا: "سرت و النيلَ" و "استوى الماء و الخشبة"، فإذا كانت الواو تعني المعية «فإن الاسم بعد هذه الواو من تمام الحديث، ليس بمتحدث عنه ولا بمضاف إليه، وحكمها النصب، وإذا لم ترد معنى المصاحبة أو المعية كما هو الاصطلاح فإنها واو العطف»[180]،فهناك اختلاف بين النصب و الرفع، فالنصب يحمل معنى المعية والمصاحبة، أما الرفع فيعني الجمع.

سادسا– الصرف: ونعني به الاسم المعرب الذي يلحقه التنوين وهو في نظر النحاة أداة لتمكن الاسم في باب الاسمية، وقسموا الاسم إلى ثلاث أقسام:

«أ ـ اسم غير متمكن، وهو الذي أشبه الحرف فبني

ب – و متمكن غير أمكن، و هو الذي أشبه الفعل فمنع من الصرف

---

[179] –المرجع نفسه ، ص151.

[180] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع السابق ، ص162.

ج – ومتمكن أمكن، وهو الذي خلص من شبه الحرف، وخلص من شبه الفعل، واستوفى حقوق الاسم فأعرب ونُوّن»[181]، فالتنوين عند النحاة أصل كل اسم معرب يدل على تمكن الاسم لأن التنوين معنى يجب أن نبينه، فهو دال على التنكير.

– **رأيه في الصرف**: خالف **إبراهيم مصطفى** النحاة في باب الصرف فاعتبره لا يتماشى مع أحكام العربية، فهو يرى أن التنوين «في المعرب أكثر دلالة على التنكير وأوسع استعمالا، وأن حذفه آية ظاهرة على التعريف؛ فإذا عددنا المعارف لم نجد التنوين يدخل واحدا منها إلا العلم»[182]، فهنا يخالف النحاة في قصرهم التنوين على المبنيات فقط ، لأنه يرى أن دلالة التنكير تتضح في المعرب أكثر.

– اسم العلم أصله التعريف، فهو الاسم المقصود «كرجل سمى ابنه زيدا أو غيره ليعرف باسمه من غيره، وهذا أصله، ثم سمى غيره بمثل ما سمي به»[183]، فإذا كان المتكلم قاصدا مخاطبا واحدا فهو معرفة، أما إذا أفرده المخاطب دون معرفة له فهو نكرة.

فرغم كل المحاولات القديمة والحديثة إلا أننا نجد أن متعلمي النحو ينفرون من دراسته، ومشكلات النحو تزداد يوما بعد يوم، فوصل الأمر أننا نرى بعض المتعلمين لا يفرقون بين الاسم و الفعل والحرف وهم في مرحة متقدمة، وبهذا فإن محاولات التيسير القديمة والحديثة قد حققت نسبا متفاوتة.

---

[181] – المرجع نفسه ، ص164.

[182] –المرجع نفسه، ص175.

[183] –المرجع نفسه، ص176.

خاتمة

خاتمة:

وفي ختام هذا البحث لا يمكننا بأي حال أن ندعي بأننا أحطنا بكل جوانب الموضوع وأجبنا على كل الإشكاليات المطروحة، كما أننا لم نصل إلى تحقيق دراسة شاملة، إذ أننا نؤمن أن ما توصلنا إليه من نتائج لا يمثل إلا القليل مما تستحقه دراسة كتاب إحياء النحو **لإبراهيم مصطفى** وأهم المشكلات التي واجهت النحو العربي؛ فقد تركنا الباب مفتوحا للدراسة، وعسى أن تكون هذه النهاية بداية فريدة لبذل المزيد من الجهود لإرساء معالم دراسة نحوية عربية أصيلة.

ختاما لهذا البحث رأينا أن من تمام الفائدة جمع أهم نتائجه، ليكون بعضها قريبا من بعض، فتنوب قراءة هذه السطور عن إعادة قراءة البحث كله، وهي كالتالي:

- تعرضنا إلى مفهوم النحو فهو العلم الذي يعرف به أواخر الكلمات إعرابا و بناء، كما يعرف به النظام النحوي للجملة.

- نشأ علم النحو في العصر الإسلامي بعد دخول الأعاجم الإسلام وانتشار اللحن وتوحيد لغتهم، وقد كانت بدايته الأولى في البصرة مع أبي أسود الدوؤلي.

- من أسباب نشأة علم النحو الدافع الديني و هو الحرص الشديد على المحافظة على نصوص القرآن الكريم بيانا وفصاحة.

- العالم إبراهيم مصطفى عضو مجمع اللغة العربية، من مواليد 1888م،أول من اشتكى من النحو العربي، ومن أهم كتبه "إحياء النحو" الذي ألفه عام 1937، وهو أول كتاب في العصر الحديث ينقد نظريات النحو التقليدية.

- أهم الصعوبات التي تواجه متعلمي النحو العربي: الضعف العام في اللغة العربية في المجتمع العربي والبعد عن السليقة اللغوية، وعدم تعاون مدرسي المواد الأخرى مع مدرسي اللغة العربية.

- من أبرز الصعوبات التي واجهت النحو العربي في القديم:الغموض في أساليب النحاة و الإطالة في بعض مسائل النحو، وكذا الغلو في استخدام المنطق و الفلسفة، و الإفراط في التعليل و القياس و المبالغة في نظرية العامل و إهمال الدلالة.

- التيسير هو تكييف النحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة بتبسيط طريقة عرض هذه القواعد للمتعلمين.

- بدأ النحاة في تيسيرهم من تأليف المختصرات المنثورة والمنظومة، معتمدين طريقة الشرح والتفصيل وطريقة التطبيق، ثم انتقلوا إلى التدرج وإعادة تبويب المادة النحوية.

- رأى إبراهيم مصطفى أن تيسير النحو يقتضي عدم الوقوف على الحرف الأخير من الكلمة، أو ما يسمى بالإعراب و البناء و إنما ينبغي أن تدرس أحكام نظم الكلام وأسرار تأليفه أو أساليبه من نحو: طرق الإثبات و النفي و التقديم و التأخير، وذلك لتعرف خصائصه، و تمييز أسالبه بعضها من بعض.

- كما رأى أن اشتغال النحاة بنظرية العامل أضاع عليهم العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة.

يمكننا تلخيص الآراء التي جاء بها إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" كالتالي:

1. ليس الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره.

2. أن الحركات أعلام لمعان، فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، الفتحة ليست بعلم إعراب وإنما حركة خفيفة مستحبة عند العرب.

3. المبتدأ و الفاعل و نائب الفاعل يجب أن يكونوا في باب واحد لأن كلا منهم مسند إليه، أما الخبر فمكانه مع التوابع.

4- لا يرى صاحب إحياء النحو أنه يوجد علامات إعراب أصلية وفرعية، فالواو في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم ضمة ممدودة، و الياء كسرة ممدودة، والفتحة في غيرهما، والمثنى يشذ عن هذه القاعدة.

5-النعت السببي نوع من الإتباع بالمجاورة.

وبحمد الله ونعمة منه ورحمته نصل إلى نهاية رحلتنا مع هذا البحث، راجين الارتقاء والإقناع، فإذا أصبنا فذلك مرادنا و إن أخطأنا فلنا شرف البحث، آملين أن ينال القبول و الاستحسان حتى و أننا لم نستطع الإلمام بكل المشكلات التي واجهت النحو العربي، وبحثنا هذا لم يكن إلا نظرة من هذا البحث الواسع معتقدين أن يكون مفتاحا يلج إليه كل رواد العلم.

مكتبة البحث

مكتبة البحث:

1- القرآن الكريم.

2- المصادر والمراجع العربية:

1- إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1951.

2- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة.

3- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1992.

4- الأشموني، شرح الأشمونية لألفية ابن مالك، تح. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، (د.ط)، (د.ت)، ج.1.

5- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، تح.محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، 1997، ج2.

6- ابن الأنباري، نزهة الألباب في طبقات الأدباء، تح.إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط.3 ، 1985.

7- بتول قاسم ناصر، دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط.1، 1999.

8- ابو البركات الأنباري، أسرار العربية، تح. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط.1، 1995.

9- أبو تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994.

10- جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط.1، 2013.

11- ابن جني، الخصائص، ت.محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ط.2، ج.1.

12- حسن منديل حسن العكيلي، محاولات التيسير النحوي الحديثة دراسة و تصنيف و تطبيق ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط.1، 2001.

13- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل للنشر و التوزيع، أربد، الأردن، ط3، 2001.

14- خضر موسى محمد حمود، النحو والنحاة ـ المدارس والخصائص عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1. 2003.

15- دلخوش جار الله حسين، الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008.

16- الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو، تح.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط2، 1973.

17- سبويه، الكتاب، تح.عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط.1، (د.ت)، ج.02.

18- ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2001.

19- الشريف الجرجاني، التعريفات، شرح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1.

20- شعبان عوض العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف و التحليل، الاتجاهات الحديثة في النحو(د.ط)، (د.ت).

21- عبد الفتاح بسيوني ، دراسات بلاغية، مطبعة السعادة، القاهرة ، مصر، ط1، 1959..

22- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح.محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.5، 2004.

23- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق:السيد محمد رشيد رضا، دار المعارف، بيروت، ط.2 1998.

24-عبد الله أحمد جاد الكريم، المعنى و النحو، مكتبة الآداب، القاهرة، ط.1، 2002.

25- عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر (د.ط)، 1993.

26- عبد الله محمد بن جمال الدين بن مالك، شرح التسهيل، تح.عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة و النشر والتوزيع و الإعلان، الجيزة، ط.1، 1990، ج.1.

27-عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط.1، 1985م.

28- عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تعليق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج.1.

29- عطا موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر و التوزيع، ط.1، 2002.

30-عمر أحمد المختار، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط.6، 1988.

31- أبو عمر الجاحظ، الحيوان، تح.عبد السلام هارون، ط.2، (د.ت)، ج.1.

32- عوض أحمد القوزي ، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري، جامعة الرياض، (د.ط)، 1981.

33- ابن فارس، مقاييس اللغة، تح.عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.ت)ج5.

34- فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، دار النذير للطباعة و النشر و التوزيع، بغداد، (د.ط)، 1969، ج.1.

35- القاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح.طه الزيني و محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة مصطفى الباني، مصر، ط.1، 1955.

36-كاصد ياسر الزيدي، دراسات نقدية في اللغة و النحو، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، ط. 1، 2003.

37-كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1999.

38- مازن المبارك، النحو العربي، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 1986.

39- محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في الفكر الأنباري، دار السلام، القاهرة، ط.1، 2006.

40- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط.1، (د.ت) المجلد14.

41- منيرة بنت سليمان، الإعراب و أثره في ضبط المعنى دراسة نحوية بلاغية قرآنية، دار المعارف الجامعية،1993.

42- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط.2، 1986.

43- هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، دار الفكر، 1994.

3- المجلات:

1- إبتسام أحمد حمدان، أسس نحوية و لغوية في التفكير البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، فصيلة محكمة، عدد3، 2010.

2- خالد بن عبد الكريم بسندي، محاولات التجديد و التيسير في النحو العربي، (المصطلح والمنهج:نقد ورؤية)، مجلة الخطاب الثقافي، ع3. 2008.

3- رياض بن حسين الخوام، نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق،من منشورات مجمع اللغة العربية، 2014.

4- زينب مديح جبارة النعيمي، مجلة واسط الإنسانية ، عدد 15 ، جامعة واسط ، كلية التربية الأساسية.

5- سامي عوض، ظاهرة الإعراب وموقف علماء العربية قدامى و محدثين، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة الآداب و العلوم الإنسانية، المجلد32، العدد 2، 2010.

6- صادق فوزي دباس، جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، كلية الآداب جامعة الكوفة، العددان 1و2، المجلد7 7- عبد الحميد مصطفى السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق،المجلد 18، عدد(3+4)،2002. 8- عبد الرحمان الشهري، ملتقى أهل التفسير وعلوم القرآن، المكتبة الشاملة، 2013.

9- عبد الله عنبر، النحو مفتاح بياني لاكتناه عالم التخفي النصي عبر مرايا التجلي، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد32، العدد1، 2005.

10-مازن المبارك، نحو وعي لغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1979.

11- محمد صاري، تيسير النحو ترف أم ضرورة؟ مجلة الدراسات اللغوية، المجلد3، ع.2، 2001 .

12-محمد صاري، تيسير النحو:موضة أم ضرورة ؟بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001م.

4-مواقع الإنترنيت:

1- موقع مكتبة هنداوي www.hindawi.org/books/51869740.

5- الرسائل و المذكرات:

1- خليل حميش، جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العرب- دراسة في الأسس و النهج- رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2014.

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
شكر	
اهداءات	
مقدمة	أ-ج
مدخل : إبراهيم مصطفى وكتابه إحياء النحو.	
أولا: مفهوم النحو و ظروف نشأته.	2
ثانيا: إبراهيم مصطفى و كتابه إحياء النحو.....	7
ثالثا: أبرز الصعوبات التي تواجه متعلمي النحو	12
الفصل الأول:النحو بين الصعوبة والتيسير.	
المبحث الأول: ظاهرة صعوبة الدرس النحوي	
أولا: فيما يتعلق بالشكل أو طريقة عرض المادة النحوية.....	15
ثانيا: فيما يتعلق بالمضمون.....	16
المبحث الثاني: جهود تيسير النحو قبل إبراهيم مصطفى	
مفهوم التيسير.	22
تيسير النحو عند القدامى.	23
طرق تيسير النحو عند القدامى.....	28
المبحث الثالث: الدرس النحوي و المبحث الدلالي	
قصور النحو عند القدامى.....	33
الإعراب بين الشكل و المعنى.	34
دور العلامات الإعرابية.	37
معاني علامات الإعراب.	39
الفصل الثاني: قضايا و مباحث في كتاب إحياء النحو	
المبحث الأول: الدرس النحوي و مدى إحاطته بكل أساليب الكلام	
فكرة المجاز واستعمال اللفظ عند أبي عبيدة.....	46
النظم وعلاقته بعلم النحو.....	50
ثنائية اللفظ والمعنى عند عبد القاهر الجرجاني.....	52

أهمية نظرية النظم.	53
المبحث الثاني: إشكاليات نظرية العامل	
مفهوم العامل لغة واصطلاحا.	54
الأسس التي انبنت عليها نظرية العامل.	56
موقف إبراهيم مصطفى من نظرية العامل.....	57
موقف القدماء من العامل.....	58
موقف المحدثين من العامل.....	60
المبحث الثالث: الطرح البديل في كتاب إحياء النحو	
أولا: في مجال الإعراب وحركاته.....	65
ثانيا: في مجال بناء الجملة.....	68
ثالثا: العلامات الفرعية للإعراب.....	69
خاتمة.....	79
مكتبة البحث.....	83
الفهرس.....	90